Supporting the future of Syria and the region

Brussels IV Conference June 2020

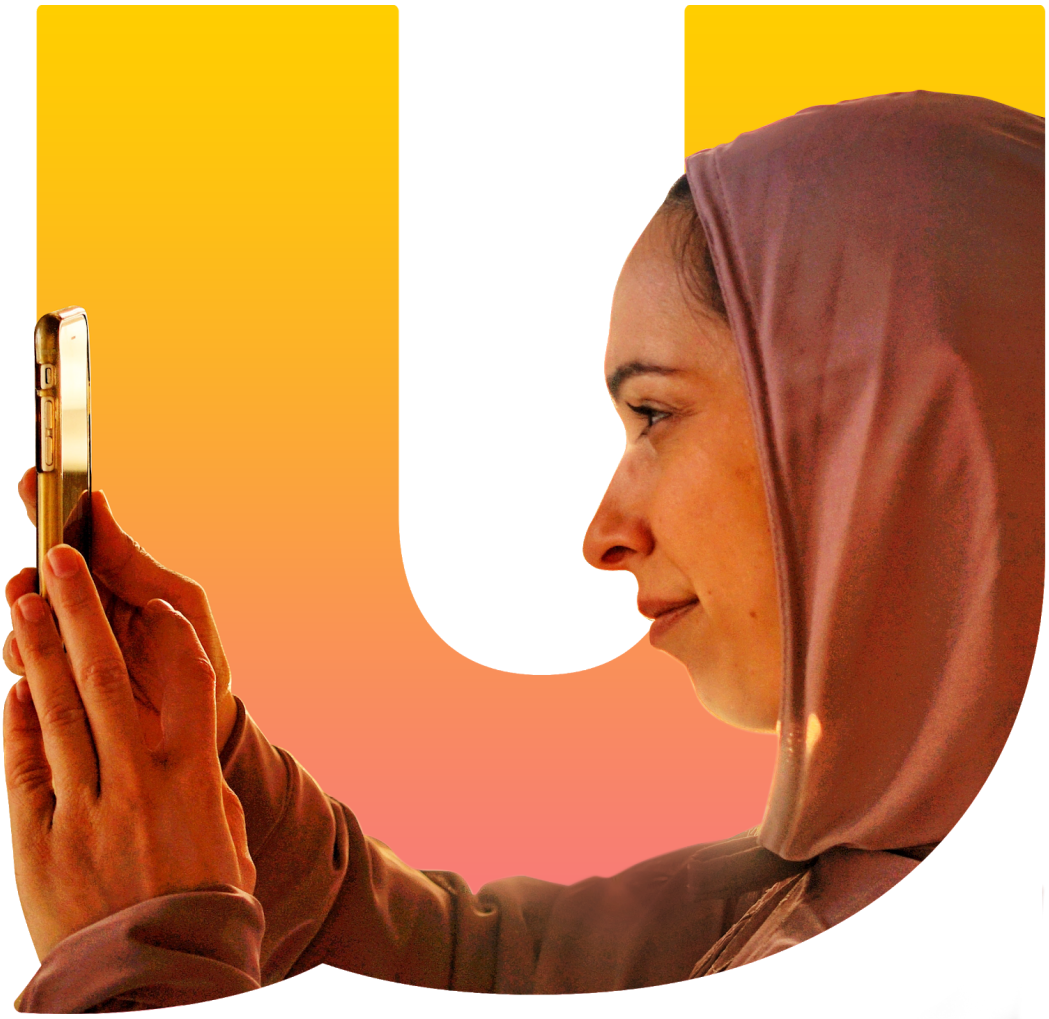

المجتمع المدني في الأزمة السورية

تقرير عن المشاورات عبر الإنترنت لمؤتمر بروكسل الرابع حول "دعم مستقبل سورية والمنطقة"

بينار أوكور و تيس غراهام
مع مساهمات شغف حويك، أيشيغول شيلر وجيربن كويبرز

إن Upinion هي المسؤول الوحيد عن محتويات النشرة و التي لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي..

تم إنتاج هذه النشرة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

مقدمة

سيتشارك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر بروكسل الرابع المعني بـدعم مستقبل سورية والمنطقة في 29-30 حزيران 2020.

بالتكيف مع السياق الجديد الناجم عن جائحة فيروس كورونا، سيتم تنظيم الجزء الوزاري رفيع المستوى من الحدث على الإنترنت ما يسمح بالمشاركة عن بعد. وبما أن انخراط المجتمع المدني لا يقدر بثمن من أجل مستقبل سوري، عقد الاتحاد الأوروبي مشاورات على الإنترنت (بوساطة Upinion) لجمع أصوات المجتمع المدني وإعادة تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل بشكل وثيق معه في سوريا والمنطقة.

سعت المشاورات إلى البناء على مؤتمر بروكسل العام الماضي من خلال استخلاص وجهات نظر المجتمع المدني حول كيفية تطور الوضع في ما يتعلق بكل موضوع، وكيف جرى الوفاء بالالتزامات السابقة وتوصيات بشأن كيفية مواجهة التحديات الجديدة والمستمرة. سيتم نقل نتائج هذه المشاورة في الاجتماع الوزاري لمؤتمر بروكسل الرابع (30 حزيران) من قبل مقررين مختارين من منظمات المجتمع المدني.

إن فعالية "أيام الحوار" (تجمع واسع النطاق لممثلي المجتمع المدني المنخرطين في الاستجابة للأزمة السورية) لن تعقد في شهر حزيران على أرض الواقع أسوة بالمؤتمرات السابقة. إلا أنه خلال الفترة التحضيرية لهذا الحدث الوزاري، ستعقد أيام الحوار عبر الإنترنت في 22-23 حزيران و ستتناول المواضيع في هذه المشاورة عبر الإنترنت في سياق أربع حلقات نقاش.

قائمة المحتويات:

مقدمة	1
قائمة المحتويات	2
قائمة بالعناوين و الأسماء المختصرة	4
موجز باللغة الإنكليزية	5
منهجية	7
منصة Upinion على الإنترنت	7
إجراءات التشغيل	7
مدخلات كتابية إضافية من منظمات المجتمع المدني	8
بيان رأي للمجتمع المدني	8
معلومات عامة حول المشاركين/ نتائج أولية	9
تقسيم بحسب المنظمة	9
تقسيم بحسب البلد	9
تقارير خارجية من المجتمع المدني	10
نتائج	11
مواضيع الأولويات البارزة- الأربعة الأهم	11
دعم سبل العيش و التعافي الاقتصادي الشامل	12
الصحة	14
احتياجات الأطفال: التعليم و حماية الطفل	15
الحماية	17
دعم متاحية العدالة و مكافحة الإفلات من العقاب في سوريا و المنطقة	19
التماسك الاجتماعي داخل سوريا: أولويات و احتياجات في ضوء المستقبل	20
تقييم الحيّز المدني في سوريا	21

التهجير و إعادة التوطين و العودة 22
مواضيع إضافية، خارج لبنات البناء 26
توصيات 28
دعم سبل العيش و التعافي الاقتصادي الشامل 28
الصحة 30
احتياجات الأطفال: التعليم وحماية الأطفال 31
الحماية 32
دعم متاحية العدالة و مكافحة الإفلات من العقاب في سورية و المنطقة 33
التماسك الاجتماعي داخل سورية: أولويات و احتياجات في ضوء المستقبل 34
تقييم الحيّز المدني في سورية 35
التهجير و إعادة التوطين و العودة 36

قائمة بالأسماء و العناوين المختصرة

منظمة مجتمع مدني CSO

المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية و المعونات الإنسانية DG ECHO

المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، المفوضية الأوروبية DG NEAR

الاتحاد الأوروبي EU

أنظمة حماية البيانات العامة GDPR

السكن و الأراضي و الممتلكات HLP

المقر HQ

الآلية الدولية المستقلة و المحايدة للمساعدة في التحقيق و ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن أكثر الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي و المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار 2011 IIIM

منظمة دولية غير حكومية INGO

نظام إدارة أمن المعلومات ISMS

منظمة غير حكومية NGO

العنف على أساس الجنس و النوع الاجتماعي (الجندر) SGBV

طبقة المقابس الآمنة SSL

أمان طبقة النقل TLS

الأمم المتحدة UN

قرار مجلس الأمن الأممي الذي جدد السماح بالمعونات الإنسانية العابرة للحدود إلى سورياعبر معبرين حدوديين (باب السلام وباب الهوا) لمدة ستة أشهر، بدءاً من 10 كانون الثاني 2020. UNSCR 2504

نبذة باللغة العربية

تحضيراً لمؤتمر بروكسل الرابع حول مستقبل سوريا والمنطقة، تواصل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني في سوريا والمنطقة من أجل تقديم مساهمات موضوعية بشأن وضع جدول الأعمال والأولويات والتحديات والتوصيات. وفي هذه العملية، أنشأ الاتحاد الأوروبي منصة (بتفعيل من Upinion) تلقت مدخلات من أكثر من 1.400 منظمة و فرد، من خلال مشاورات عبر الإنترنت و مداخلات كتابية خارجية.
عُقدت المشاورة عبر الإنترنت بين 28 أيار و8 حزيران 2020 و نجم عنها 1.241 استجابة من ممثلي المجتمع المدني من سورياوالمنطقة، و منظمات غير حكومية دولية، و سلطات محلية وأوساط أكاديمية وأفراد. بالإضافة إلى ذلك، تم طلب مدخلات من المنظمات في جميع أنحاء سورية والمنطقة بهيئة مشاورات مواضيعية ينظمها الاتحاد الأوروبي و/أو هيئات الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن دعوة مفتوحة لشبكات منظمات المجتمع المدني ذات الصلة التي تمثل شبكة واسعة من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة لتنظيم مشاوراتها الخاصة التي تقودها محليا والمشاركة في النتائج الرئيسية. نجم عن هذا 26 رداً كتابياً آخر يمثل ما مجموعه أكثر من 200 منظمة.

وحدد المشاركون المواضيع الرئيسية التي تؤثر في الشعب السوري والاستجابة للأزمة. تم إجراء تحليل كمي للردود، مع مراعاة الردود الواردة من سورياو البلدان المجاورة بشكل منفصل، قبل مقارنة النتائج لتحديد القضايا الشاملة . فيما يلي موجز لنتائج التحليل الرئيسية، بما في ذلك التوصيات.

المواضيع الرئيسية
سعت المشاورة إلى الحصول على آراء بشأن المواضيع التالية: سبل العيش والصحة والحماية واحتياجات الأطفال والتعليم ومتاحية العدالة والتماسك الاجتماعي والحيّز المدني والتهجير وإعادة التوطين والعودة.

يعدّ المشاركون العاملون **داخل سوريا سبل العيش والتهجير/العودة واحتياجات الأطفال/التعليم ومتاحية العدالة** على التوالي المواضيع الأكثر أهمية، وهو ما ينبغي أن يكون محور تركيز المجتمع الدولي على سبيل الأولوية في الأشهر الاثني عشر المقبلة.

وردد المشاركون في البلدان المجاورة اختيارات نظرائهم في سوريا، باستثناء جانب واحد: صنف كل من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر الحماية كرابع أهم موضوع، عوضاً عن متاحية العدالة.

وعموماً، ارتأت **غالبية المشاركين (أكثر من 50%) أن الوضع على صعيد كافة المواضيع الرئيسية قد تراجع مقارنة بالعام المنصرم**. هذا وقد اعتبر "الحيّز المدني داخل سوريا" الموضوع الأقل تراجعاً، و مع ذلك، فقد رأى أكثر من ثلث المشاركين من داخل سورية أن ثمة تراجعاً على هذا الصعيد في حين أن ثلثا آخر رأى أنه قد بقي على حاله. كما تشير نتائج أخرى إلى تحديات خطرة: **وجد أكثر من 80% من المشاركين في سوريا أن حالة سبل كسب العيش و التعليم قد تراجعت خلال العام الماضي**.

وينبغي تفسير هذه النتائج على خلفية تطور صعب للغاية في ظروف المنطقة. ذلك أن الأزمات الاقتصادية و تفشي وباء عالمي والصراع المستمر عوامل جعلت التقدّم في هذه القضايا صعباً للغاية. وقد حال الاستثمار في المعونة الدولية دون تردي وتفاقم النتائج ، بيد أن ثمة حاجة إلى تجديد الالتزام والاستثمار لمواجهة التحديات المحددة في هذه النتائج.

وسلط المشاركون في جميع البلدان الضوء أيضًا على مجموعة من التحديات الشاملة.. تمّ التأكيد على الحاجة إلى تعميم **مراعاة المنظور الجنساني** (النوع الاجتماعي) في جميع البرامج، **كتفعيل شبكات المرأة لنشر الوعي حول الوقاية من فيروس كورونا،** لا سيما ر في برامج سبل العيش.

التوصيات

على الرغم من الحواجز البالغة الأهمية التي تم تحديدها، لوحظ **انخراط مستمر وقوي من المجتمع المدني،** وخاصة المجتمع المدني السوري. تفيد توصية أساسية وعاجلة من المشاركين بضرورة **انخراط أكثر استمرارا وقوة بين صناع السياسات الدوليين والمجتمع المدني في سوريا والمنطقة**. ستقدّم أيام الحوار التي ستنظم في 22-23 حزيران فرصة أولى للاستجابة لهذه التوصية.

وفي ظل كثرة الأولويات ، ركزت التوصيات على الحاجة إلى **قيادة محلية.** وأشار مشاركون كثر إلى أنه، لدعم **سبل كسب العيش،** ثمة حاجة ملحّة إلى تيسير **مُتاحية تمويل** إنشاء المشاريع، **والمبادرات المحلية على وجه التحديد** التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو أكثر شمولاً. في إطار موضوع **التماسك الاجتماعي، تم تحديد مبادرات السلام** ذات القيادة المحلية بوصفها الأكثر وعداً، وحثّ المشاركون على تمكين صانعي السلام المحليين كالشباب والنساء. **وفي ما يتعلق بالحيّز المدني،** أوصى المشاركون **ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني** تزامناً مع الدعم ة **وبناء القدرات بالتعاون مع السلطات** لتشكين حيّزلمدني أوسع وحماية ما هو موجود منه.

يأتي الاستثناءُ من الامتناع عن التركيز على المبادرات المحلية من المشاركين في التقارير حول **موضوع مُتاحية العدالة:** في هذا الجانب، يطلب المشاركون على وجه التحديد **الانخراط مع أدوات قانونية دولية وآليات العدالة** كخطوة رئيسية لدعم مُتاحية العدالة.

وفي قطاع **الصحة،** حثّ المشاركون على تقديم **الدعم المالي والمادي لمرافق الرعاية الصحية في سوريا،** مع التركيز على المرافق الصحية المحلية. كما شدد المشاركون على **توسيع متاحية الرعاية النفسية الاجتماعية والعقلية،** و لا سيما في مواجهة الإغلاق المترتب على جائحة فيروس كورونا.

بالنسبة إلى **التعليم**،سلطز المشاركون الضوء على الحاجة الملحة إلى **أشكال مختلفة من الاستثمار، لا سيما في عناصر حماية التعليم** م. أوصى المشاركون **بروابط أقوى بين التعليم وسبل العيش.**

وفي مجال **الحماية،** طالب المشاركون **بالسلامة و الأمان الجسدي .** داخل سوريا. ركزت هذه التوصية على **السلامة من الصراع والاعتقال التعسفي،** في حين في **بلدان الجوار، تشمل مناقشة السلامة المزيد من العنف الشخصي** (بما في ذلك العنف المنزلي) **والعنف التمييزي** (بما في ذلك عمليات الإخلاء والعنف القائم على رهاب الأجانب وحظر التجول).

وقد أبرز المشاركون في سوريا أهمية **منع العودة القسرية، و ضرورة رصد ظروف العائدين عن كثب**. حمل المشاركون ي من **بلدان الجوار توصيات تتعلقبخطوات نحو حلول دائمة، غير العودة، أكثر من المشاركين من الداخل السوري. وقد أكد مشاركون كثر داخل سوريا وفي دول الجوار عدم إمكان اعتبار سوريا وجهة آمنة للعودة في الوقت الحالي.**

كما أثير موضوعان إضافيان في عدد من المحاور: النوع الاجتماعي (الجندر) و التمويل. **وقد أُشير إلى المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عدد من التوصيات**. أوصى المشاركون بتقديم الدعم للمرأة للانخراط في العمل المدني، في التوعية الصحية (بما في ذلك التوعية إزاء جائحة فيروس كورونا)، والقيادة النسائية في السياسة، وفي خلق شبكات نسائية و تخصيص حصص المرأة في مشاريع سبل العيش. أكد المشاركون أيضاً ، ضمن عدة مواضيع، الحاجة إلى **تمويل لعدة سنوات بغية الحفاظ على الخدمات .**

المنهجية

منصة Upinion على الإنترنت

بما أن أحد الأهداف الأساسية للمؤتمر يتمثل بتوفير منبر فريد للمجتمع المدني من داخل سورياة والمنطقة والشتات، تمّ إنشاء مشاورة تشاركية ومعمّقة عبر الإنترنت من خلال Upinion.

طورت Upinion مقاربة ناجحة ومنصة على الإنترنت تسمح للمنظمات البقاء على اتصال آمن مع الناس في مناطق الأزمات و البلدان المُضيفة. لغرض هذه الاستشارة، تم إجراء اتصالات بين المنظمات (أي تواصل الاتحاد الأوروبي بمنظمات المجتمع المدني)، بالإضافة إلى التواصل من منظمة إلى فرد مما سمح لطريقة فعالة من حيث التكلفة، وناجعة لجمع مع البيانات المصنّفة و بيانات الآراء في الوقت الحقيقي في ظل مساحة للحوار المكتوب. تزامناً مع الحصول على معلومات من المجتمع المدني، فقد أُرسلت إليه رسائل بشأن النتائج والخطوات التالية في الفترة التي تسبق المؤتمر.

لقد تمت مراجعة منهجية Upinion بشكل مستفيض في الماضي. تتمتع المنظمة بشهادة 2) ISO/IEC 27001)، وهي المعيار الدولي لأفضل الممارسات لأنظمة إدارة أمن المعلومات (ISMSs) وتتبع لوائح GDPR. يتم تنظيم المنصات المجتمعية مع مراعاة الالتزام بالبروتوكولات التي تهدف إلى الانخراط مع المجموعات الضعيفة، و تشمل، من بين أمور أخرى، العناصر التالية التي يتم ضمانها من أجل تأمين خصوصية المشاركين في البحث و أمنهمتشمل العناصر: التخزين المادي للبيانات؛ توفر الخادم؛ أمن الخادم؛ والمستخدم؛ مصادقة المستخدم؛ تشفير SSL/TLS؛الأمن التنظيمي؛ تسجيل الدخول؛ إدارة الجودة؛ التعافي من الكوارث؛ حفظ البيانات ؛ إمكانية نقل البيانات، وتصغير ؛ الحماية من الخروقات الأمنية. يمكن للمنظمة إصدار معلومات مفصّلة عن البروتوكول. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات من خلال www.upinion.com

إجراءات التشغيل

قبل إطلاق المشاورات، قام الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة بتجميع قوائم الفاعلين الأساسيين في المجتمع المدني ليتم التشاور معهم في سوريا و بلدان الجوار وخارجها.

تمّت مشاركة المشاورة عبر الإنترنت والدعوة للمشاركة مباشرة مع جهات الاتصال تلك، مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين (كالدول الأعضاء). من أجل توسيع التواصل التشاورية، تم نشر دعوة للمشاركة من خلال مجموعة متنوعة من القنوات المُتاحة، بما في ذلك وسائل التواصل الإجتماعي الخاصة بالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (الفيسبوك وتويتر). تم التواصل بثلاث لغات (أي الإنجليزية والعربية والتركية). وقد بُذلت جهود إضافية للوصول إلى التغطية الوطنية داخل سوريا، من خلال تواصل مكثف عبر شبكات الاتحاد الأوروبي/الأمم المتحدة. تم إرسال رسائل تذكير خلال فترة التشاور 28 أيار - 8 حزيران 2020. ودعمت Upinion عملية التشغيل الرقمي.

، لم تتعرض المشاركة للعرقلة

في المناطق التي يكون فيها الاتصال بالإنترنت ضعيفاً، ذلك أن منصة Upinion تعمل على شبكة 2GB. كما أن الاتصال بالإنترنت الثابت لم يكن شرطاً مسبقاً لأن معالجة الأسئلة مماثلة لمعالجة رسائل WhatsApp وتبقى مفتوحة إلى أن يتوفر اتصال في مرحلة ما ليتمكن المجيب من الرد عليها.

مدخلات كتابيةإضافية من منظمات المجتمع المدني

تم طلب مدخلات إضافية من المنظمات في جميع أنحاء سورياوالمنطقة بصورة مشاورات مواضيعية بين كيانات الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن دعوة مفتوحة إلى شبكات ذات صلة من منظمات المجتمع المدني والتي تمثل طيفاً واسعاً من الفاعلين لتنظيم مشاوراتها المقادة محلياً وتقاسم النتائج الرئيسية التي يتعين إدراجها في تحليل هذا التقرير. بشكل عام ورد ست وعشرون رداً خطياً من منظمات وشبكات ومنتديات فردية تمثل ما مجموعه أكثر من 200 منظمة.

بيان الرأي إلى المجتمع المدني:

بعد إغلاق الاستشارة عبر الإنترنت (8 حزيران 2020)، استلم المشاركون الذين طلبوا أن يكونوا مطلعين على تحديثات الخطوات التالية السابقة للمؤتمر، رسائل لبيان الرأي من Upinion، بالإضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي التابعة لشبكات بعثات الاتحاد الأوروبي و رسائل بريدية من فرق الإتصال التي يقودها الاتحاد الأوروبي. و تمت مشاركة المشاركين بمعلومات عن نتائج المشاورات، إضافة إلى تحديثات حول فعاليات المتابعة في الفترة السابقة للمؤتمر.

معلومات عامة عن المشاركين / النتائج الأولية

التقسيم بحسب المنظمة

أسفرت المشاورة عبر الإنترنت عن **1.241 ردود صالحة** (أي قبل تنقية البيانات، كان مجموع الردود 1.849) (3) . علماً بأن غالبية هذه **الردود الـ 1.241 وردت من منظمات غير حكومية محلية (45.9% = 579) يليها أولئك الذين لا يمثلون أية منظمة (16.6٪، = 209) و المنظمات غير الحكومية الدولية (16.3 % = 206)**. تألفت الفئة غير المنتسبة من استشاريين يعملون في مسائل اللاجئين و ناشطين و مواطنين سوريين. انظر إلى المخطط الدائري أدناه و فيه المزيد من المعلومات التفصيلية حول مجالات عمل المشاركين بشكل عام.

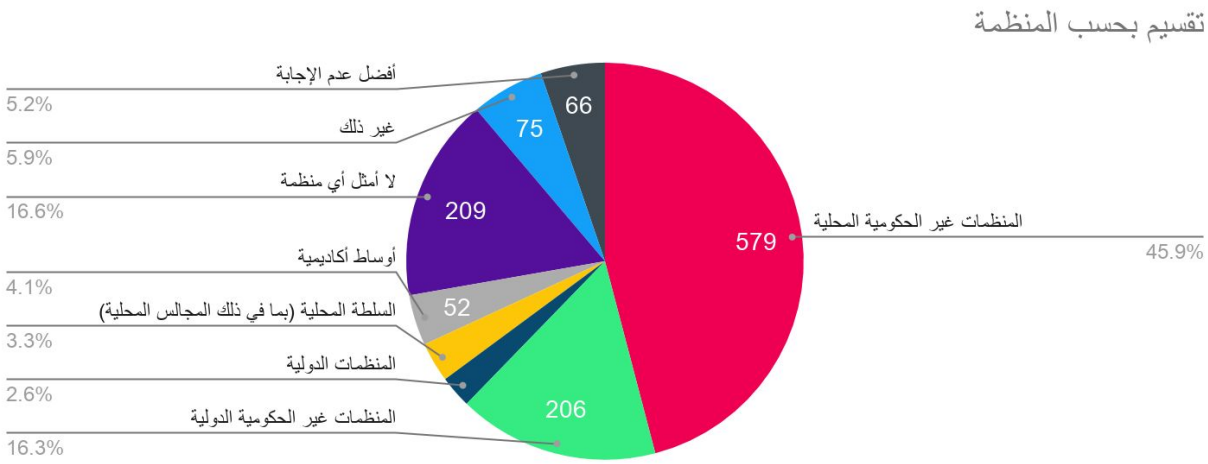

التقسيم بحسب البلد

حتى الآن، تم تقديم **معظم المُدخلات حول سورية (= 894)، تليها مدخلات حول تركية (=298) وثالثاً، حول لبنان (= 194)**. اتّضح أنّ جموع الردود حول جميع البلدان أعلى من مجموع المشاركين، ذلك أن عدداً من المشاركين أجابوا عن بلدين (= 135) أو ثلاثة بلدان (= 3) تنشط فيها منظمتهم.

الردود من داخل سوريا

من خلال التفكير في الاحتياجات (الإنسانية) المختلفة في مختلف محافظات سوريا (مثل مناطق الأزمة النشطة ومناطق التهجير الواسع النطاق ومناطق الوجهة النهائية/الاستقبال) و الاختلافات السياسية بين المحافظات، سئلت المنظمات عن مناطق عملها ضمن سوريا ، و **جاءت معظم الردود من حلب (=440)، وإدلب (=387)، والرقة (=154) ودير الزور (=148) على التوالي.**

ونظراً إلى التقسيم الجغرافي للمحافظات: الشمال الشرقي (الرقة، الحسكة، دير الزور)، الشمال الغربي (حلب وإدلب)، المركز (دمشق وحمص) و الجنوب (درعا والسويداء)، يمكننا أن نستنتج أن **معظم الردود (66.5٪) وردت من منظمات وأفراد عاملين في شمال غرب وشمال شرق سورية.**

تقسيم المنظمات بحسب البلد

يمثل نصف المشاركين داخل سوريا منظمة غير حكومية محلية (50.7٪، = 446)، تليها منظمات غير حكومية دولية (21.1٪، = 140) و ثالثاً أفراد لا يمثلون أي منظمة (12.5٪، = 112). وكانت المجموعة الأخيرة ممثلة في الأغلب في حلب وإدلب (أي في إدلب، كان هذا المركز الثاني المشترك مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وبالنسبة إلى حلب، كانت المجموعة الثالثة الأكبر).

بالنسبة إلى **بلدان الجوار**، كانت ردود المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية متساوية (297)، يليها أفراد لا يمثلون أي منظمة (127). لمزيد من المعلومات، انظر إلى المخطط المفصل حول تقسيم مجالات العمل في البلدان على نحو منفصل.

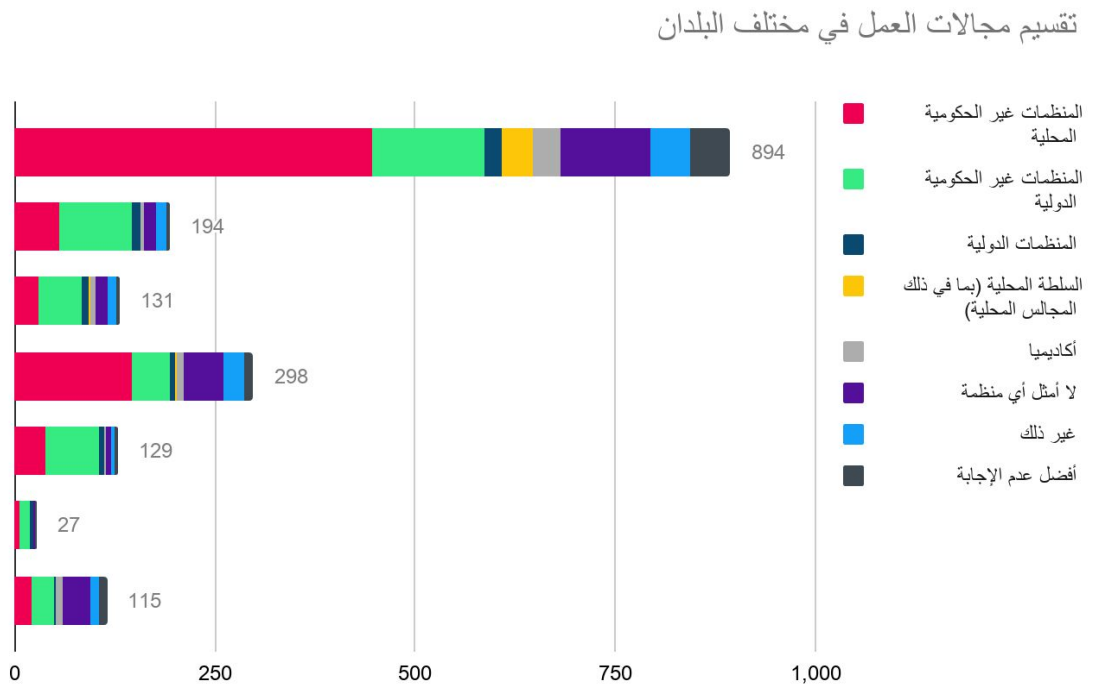

التقارير الخارجية من المجتمع المدني

كما هو موضح أعلاه، تم طلب مدخلات إضافية من المنظمات في جميع أنحاء سوريا و المنطقة من خلال المشاورات المواضيعية و دعوة مفتوحة لشبكات منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. و كانت أغلبية الردود الستة والعشرين الواردة من منظمات مقرها في سوريا أو تعمل داخل سوريا (14/26)، مع مساهمات كبيرة من منظمات تركية (7/26). تم تلقي ثلاث مداخلات من المنظمات أو الشبكات ذات العمليات الهامة في لبنان، على الرغم من أن الموقعين على الشبكة من خلال هذه الردود يمثلون عشرات منظمات المجتمع المدني الفردية. كما ورد رد واحد من المنتديين الدولي والوطني للمنظمات غير الحكوميةي في الأرد، ما يُعزز نتائج المشاورات مع العديد من منظمات المجتمع المدني الأردنية والدولية. وكانت المواضيع الرئيسية الأكثر وروداً (بحسب ترتيب التكرار): **الحماية، احتياجات الأطفال/التعليم، سبل العيش، الصحة (COVID-19)، الحلول الدائمة، العدالة والتماسك الاجتماعي على التوالي.**

نتائج:

مواضيع ذات أولوية بارزة – الأربعة الأهم

نُظِّم المسح عبر الإنترنت حول ثمانية مواضيع ذات أولوية محددة، وبلغ مجموع الردود عليها 4.981 لكافة المواضيع مجتمعة. مما يشير إلى أن كل مستجيب حدد، في المتوسط، الأولوية لأربعة مواضيع

كانت المواضيع الأربعة الأكثر اختياراً: 1- دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي الشامل 2- احتياجات الأطفال: التعليم وحماية الطفل؛ 3- التهجير وإعادة التوطين والعودة ، 4- دعم متاحية العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في سوريا و المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أنه طُلب من المشاركين اختيار ما يصل إلى أربعة مواضيع يجدونها "الأكثر صلة بالوضع الراهن والتي ينبغي أن يكون التركيز عليها كأولوية المجتمع الدولي في الأشهر الاثني عشر المقبلة". وهكذا فإن المواضيع الأربعة الأهم تعكس المواضيع الأكثر تكراراً لا أهميتها ذات الصلة لبعضها البعض.

انظر إلى الرسم البياني أدناه الذي يُظهر المواضيع ذات الأولوية الرئيسية الشاملة وتكرارها.

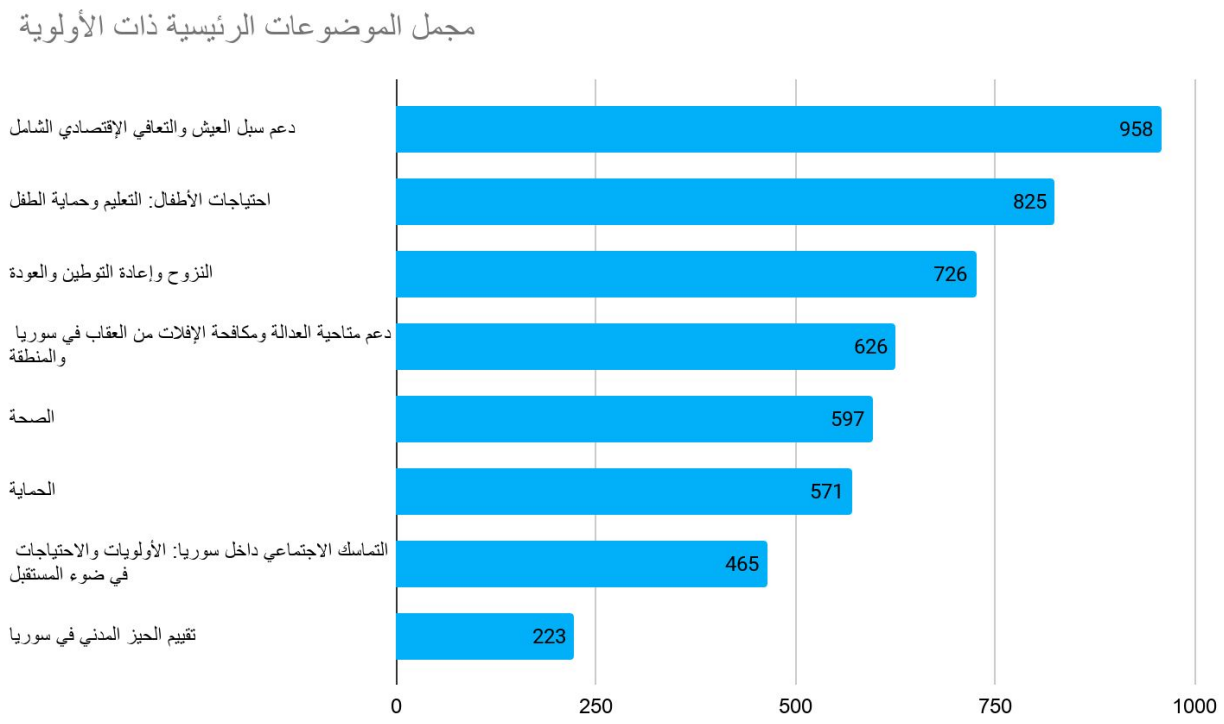

داخل سوريا

يرى المشاركون العاملون داخل سوريا **سبل العيش (19.2%، = 682 من أصل 3551 استجابة)، التهجير/العودة (15.5%= 551)، احتياجات الأطفال/التعليم (15.4% = 548) ومتاحية العدالة (13.2٪، = 470)** تباعاً المواضيع الأكثر صلة والتي ينبغي أن يركز عليها المجتمع الدولي كأولوية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

بلدان الجوار

كررت دول الجوار اختيار نظرائهم السوريين، باستثناء جانب واحد. على غرار خيارات سوريا ، برزت **احتياجات/تعليم الأطفال (19.1 %، = 277 من أصل 1433 رداً) و سبل العيش (19٪، = 273) والتهجير/ العودة (12.2٪، = 175)** كمواضيع ذات الأولوية يتم التركيز عليها خلال الأشهر الاثني عشر القادمة. إلا أن تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر اختارت **الحماية (15.2%، = 219) كرابع أكثر الموضوعات الناشئة، عوضاً عن "متاحية العدالة".**

تفسير المواضيع

على الرغم من أن اختيار الموضوع الرابع اختلف ما بين داخل سوريا و بلدان الجوار، إلا أن هذا الاختلاف قد لا يعكس خلافاً ، بل يعكس تفسيرات مختلفة لمعنى المواضيع. ، ذكر المشاركون، داخل سوريا، قضايا متعددة كالتوقيف والاعتقال التعسفيين في ما يتعلق بموضوع "متاحية العدالة". أما في بلدان الجوار، فقد ذكروا قضايا مماثلة حول التوقيف والاعتقال وسوء المعاملة في الاعتقال في ما يتصل بموضوع "الحماية".

في سوريا ، يتم النظر إلى حقوق المحتجزين أكثر من منظور العدالة. فقد سلط المشاركون الضوء على شروطهم في ما يتصل بالحاجة إلى إصلاح نظام العدالة بأكمله في سوريا. أما في بلدان الجوار، يتم النظر إلى حقوق اللاجئين الذين تعرضوا للتوقيف أو الاعتقال من منظور التمييز المحتمل. من الناحية الملموسة، تحال هذه القضايا عموماً إلى الجهات الفاعلة في قطاع الحماية في المجال الإنساني.

خلاصة القول أن القضايا ذات الأولوية العليا التي حددها المشاركون داخل سوريا وفي بلدان الجوار تتفق بعضها مع بعضها الآخر وتشدد على سبل العيش واحتياجات الأطفال، و التهجير/ العودة و قضايا العدالة والحماية - على الرغم من اختلاف تفسيرات الفئات اختلافاً طفيفًا بحسب موقع المشارك.

دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي الشامل

فاقمت أزمة فيروس كورونا وتدابير الاحتواء التي وُضعت لوقف انتشار الفيروس التحديات القائمة من قبل في ما يتعلق بالوظائف وسبل العيش لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين. يناقش القسم التالي التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه سوريا و بلدان الجوار في هذا المجال.

داخل سوريا

ردّت الغالبية الساحقة من المشاركين الذين اختاروا دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي الشامل كأولوية المواضيع، بأن الوضع داخل سوريا تطور سلباً على صعيد الحصول على الوظائف وسبل العيش في الأشهر الاثني عشر الماضية، وفي إطار فيروس كورونا المستجد، قد يرى أكثر من **60% من المشاركين (60.8%) أنه تدهور بشكل ملحوظ** ، و رأى **22.4 ٪ إضافيون أنه شهد تدهوراً طفيفاً** ، ليصل إلى **ما مجموعه 83.2٪** . راجع المخطط الدائري للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً.

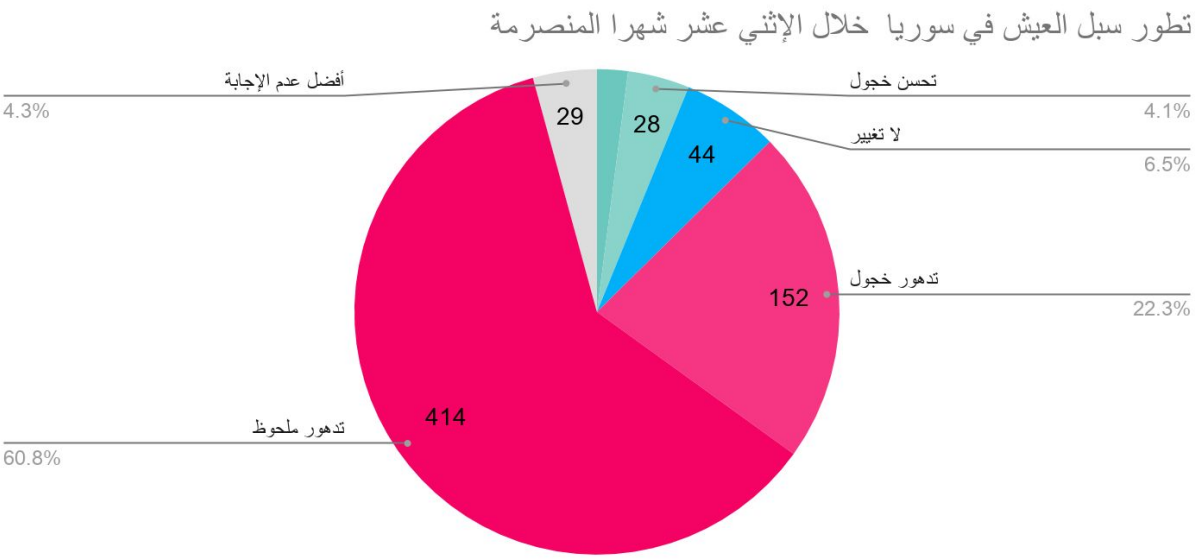

التحديات

أبلغ المشاركون عن مجموعة من **التحديات الكبيرة** التي تواجه سبل كسب الرزق، بما في ذلك **نقص فرص العمل اللائق** (25.6%)، **عدم التطابق بين المهارات/المؤهلات و فرص العمل** (16.9%)، **العقبات البيروقراطية التي تعترض سبيل العمالة** (كالاعتراف بالدبلوم، إلخ) (11.5%)، **عدم المساواة في الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي** (11.2%) وحواجز اللغة **(أي نقص المهارات في لغة غير اللغة الأم)** (9.3٪). وفي ما يتعلق بالعقبة الأخيرة، لوحظ أن ثمة صعوبة يعانيها السوريون الذين يجيدون اللغة العربية فقط، في الحصول على عمل، مقارنةً مع أولئك الذين يذكرون إتقان اللغة الإنجليزية في سيرتهم الذاتية: "توظف منظمات المجتمع المدني السورية أولئك الذين يتكلمون الإنجليزية فقط بغض النظر عن " قدراتهم الإدارية (اقتباس من مشارك سوري). هذا مثال يوضح أيضاً عدم التطابق المذكور بين المهارات و فرص العمل.

بلدان الجوار

وُجدت نتائج مماثلة في ما يتعلق بتنمية سبل العيش في **بلدان الجوار**: أفادت كل من تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر **بتدهور كبير في فرص العمل وسبل العيش (87.7%)** في الأشهر الاثني عشر الماضية. **في لبنان الوضع أكثر مأساوية، حيث أبلغ 92.3% من المشاركين من هذا البلد المُضيف عن تدهور في سبل العيش** يمكن عزوه إلى الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة حالياً.

التحديات

أبلغت بلدان الجوار عن العقبات والتحديات ذاتها في ما يتعلق بمتاحية الوظائف كالتي أشار إليها المشاركون في سوريا ليس من المستغرب اختلاف جانب واحد أشار إليه النظراء السوريون ألا و هو **التمييز/التمييز الذاتي على أساس الجنسية** (15.1 %). إن نقص فرص العمل يزيد فقط من المنافسة على متاحية خدمات العمل ويزيد من حدة التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. في تركيا مثلاً، للحواجز اللغوية دور أكبر مقارنة بالبلدان المحيطة الناطقة بالعربية، وضاعف من ذلك العوائق البيروقراطية التي تعترض تصاريح العمل.

الصحة

قبل جائحة فيروس كورونا، كانت الأزمة السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي طال أمدها في سوريا قد أفضت إلى تدهور الظروف المعيشية، ما أدى إلى تهالك النظام الصحي بشدة. بسبب جائحة فيروس كورونا، أصبح وضع الخدمات الصحية أكثر حرجاً، ليس فقط في سوريا بل في بلدان الجوار المثقلة بالأعباء أيضاً .

داخل سوريا

أشار حوالي **60% من المشاركين السوريين (57.3%) إلى تدهور إمكانية الحصول على الرعاية الصحية البدنية والعقلية** (بما في ذلك اللوازم والمعدات الطبية والدعم النفسي الاجتماعي) في الأشهر الاثني عشر الماضية (وخلال جائحة كورونا).

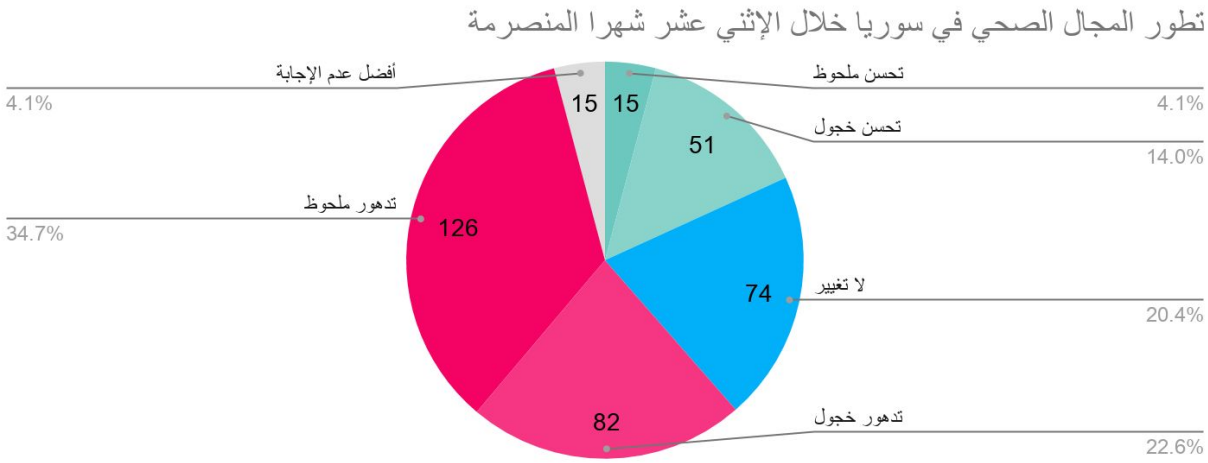

بالإضافة إلى نقص إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بشكل عام، فقد تم تدمير البنية التحتية الطبية الحيوية و فرّ معظم العاملين في المجال الطبي من البلاد. **في الشمال الشرقي، معظم المرافق الصحية لا تعمل أو تعمل جزئياً.** وتواجه المنطقة أيضا **أكبر نزوح** لمهجّري الداخل منذ بداية الصراع، و يمكن عزوه جزئياً إلى تدهور متاحية الخدمات الصحية، كما ورد في الحسكة. عموماً، يؤثر استمرار الصراع في سوريا على متاحية الرعاية الصحية في أي مكان، كما أن المحافظات الأكثر مركزية (دمشق) و الجنوبية (السويداء) تبلغ عن التطور ذاته.

التحديات

عزا معظم المشاركين هذا التطور السلبي إلى العوامل التالية: **ارتفاع كلفة الرعاية الصحية** (17.6%)، خاصة في الشمال السوري (أي شمال شرق وشمال غرب معاً)؛ **انخفاض عدد المرافق/الإمدادات** (15.8 %) التي أبلغ عنه في الغالب في "السويداء"؛ **نقص التوعية** (14.1 %)؛ **والمسافة الجغرافية و/أو نقص وسائل النقل إلى المرافق الصحية** (11.8%). وأخيراً، أدى فيروس كورونا إلى تفاقم متاحية الخدمات الصحية أيضاً، كما كان في المرتبة الخامسة **تحدي القيود وتدابير التباعد الاجتماعي** (10.3٪). إن نقص الإمدادات الطبية لمنع ومكافحة انتشار فيروس كورونا (معدات الحماية الشخصية PPEs، مجموعات الاختبار، أجهزة التنفس الاصطناعي، الخ) يعزز من خطر الإصابة، ما يجعل التقيّد بهذه التدابير أكثر صعوبة.

بلدان الجوار

تطور الوضع الصحي في بلدان الجوار بطرق مماثلة لما هو الحال في سورية. هنا أيضاً بلغ 60 % من المشاركين (60.7 %) عن أن الوضع تدهور في الأشهر الاثني عشر الماضية، في حين أن 14.6٪ لم يروا تغييراً في الوضع مقارنة بالعام الماضي. وجد 17.4% آخرون أن الوضع قد تحسن وإن قليلاً (15.2%) أو حتى بشكل ملحوظ (2.2٪).

أبلغ المشاركون من بلدان الجوار عن تحديات مماثلة في حصول اللاجئين والمجتمعات المحلية على حد سواء على الرعاية الصحية. إلا أنه ينظر إلى الوصمة المتعلقة بالرعاية الصحية العقلية في بلدان الجوار **وتحديداً في لبنان، على أنها عقبة أكبر مما هي عليه في سوريا** (9.1 % مقابل 7.2% على التوالي).

في بعض بلدان الجوار، تعتبر **الظروف المعيشية في المخيّمات مسألة خطرة على صعيد قضايا الرعاية الصحية**، بسبب اكتظاظ السكان (ما يجعل التباعد الاجتماعي شاقاً)، ونقص التوعية حول الوقاية من فيروس كورونا والعجز عن الحصول على الرعاية المناسبة في المخيمات. هذا كله يجعل من اللاجئين الفئات الأكثر عرضةً جراء يلانتشار الوباء وتأثيره.

احتياجات الأطفال: التعليم وحماية الطفل

شكلت الحماية والتعليم مسألتين متكررتين حاسمتين في صميم الاستجابات لاحتياجات الأطفال طوال سنوات. إن التقاطعات بين التعليم وحماية الطفل، بما في ذلك الأثر الوقائي للالتحاق بالمدارس وأثر تهديدات الحماية على آفاق التعليم، تجعل المسألتين مترابطتين. تصف الأقسام أدناه تصورات المشاركين و توقعاتهم المتعلقة باحتياجات الأطفال.

داخل سوريا

تدهورت متاحية التعليم بشكل كبير خلال العام الماضي، وفقا لما ذكره المشاركون من سوريا. إجمالاً، **أشار قرابة 85٪ من المشاركين إلى تطور سلبي** في ما يتعلق بحصول الأطفال على التعليم خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

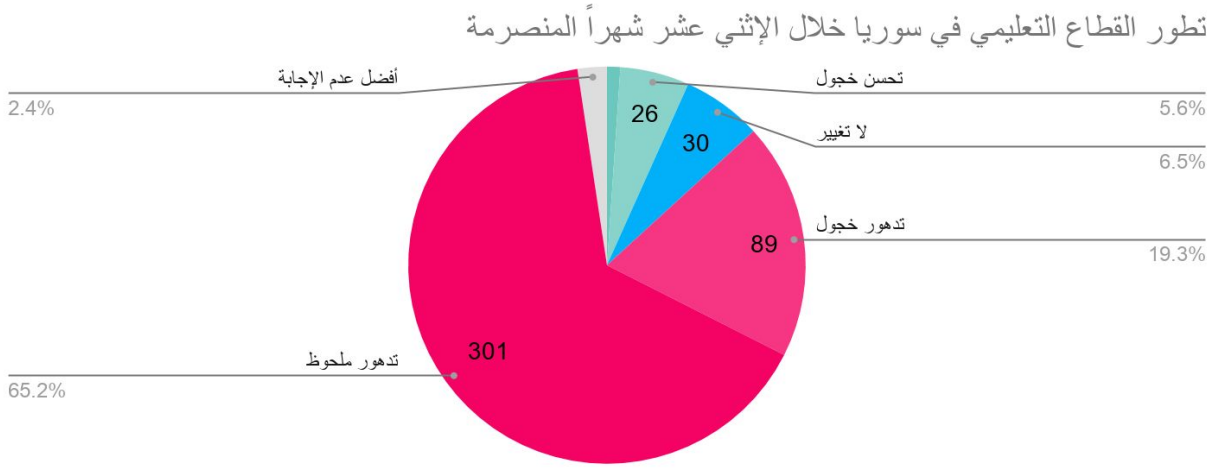

و يُعزا هذا الانخفاض في متاحية التعليم جزئياً إلى **استمرار الصراع و الهجمات المباشرة على المرافق التعليمية**. وقد زادت المخاطر المرتبطة بانتظام الحضور في المدارس في بعض المناطق، كما أدى الأثر التراكمي لتسع سنوات من الحرب على البنية التحتية للتعليم إلى تفاقم الحواجز القائمة. فاقمت أزمة فيروس كورونا مؤخراً الوضع البائس فعلياً إذ أنّ **إغلاق المدارس والمرافق التعليمية تنفيذاً للتباعد الاجتماعي يجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - على ملايين الأطفال السوريين مواصلة تعليمهم.**

لقد تراجعت آفاق حماية الطفل (بما في ذلك المسائل المتعلقة بعمالة الأطفال واستغلالهم، زواج الأطفال، تجنيد القصّر في الجماعات المسلحة، العنف العقلي والجسدي وما إلى ذلك من أمور). **يرى 60% تقريباً من المشاركين (59.2%) تطوراً سلبياً في قطاع حماية**

الطفل خلال العام الماضي. إلا أن ربع المشاركين تقريباً (26.4%) ذكروا تحسناً في بعض المجالات، والتي كانت في معظمها 'زواج الأطفال' و 'تجنيد القصّر في الجماعات المسلحة'.

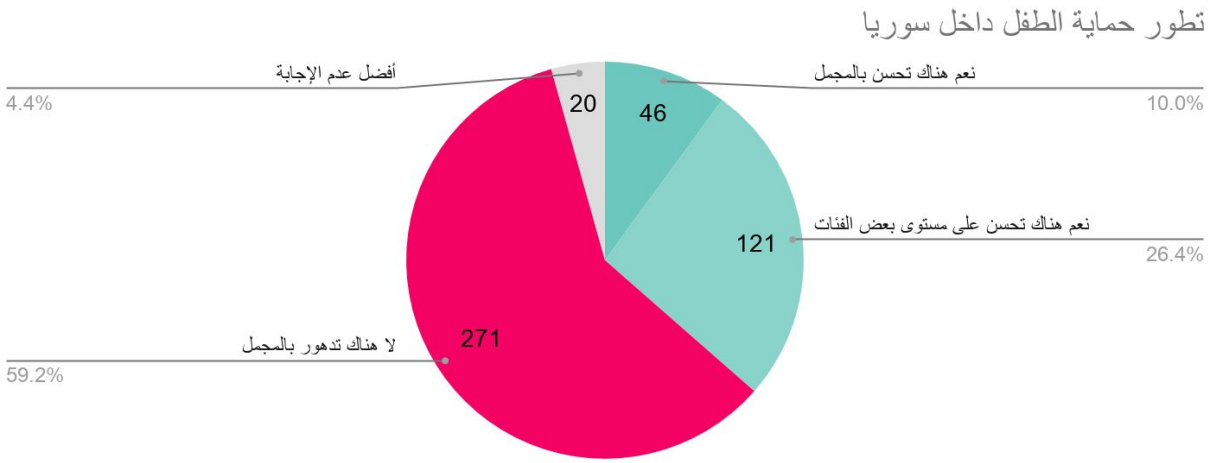

و يعكس هذا التدهور كلاً من الآثار التراكمية للأزمة التي طال أمدها والصدمات الحادة التي تعرّض لها النظام في العام الماضي. والأهم من ذلك أن **استمرار الصراع داخل سوريا هذا العام شرّد ملايين الأطفال، وعرّضهم للصدمة والعنف، في حين يزيد تفاقم الأزمة الاقتصادية في سوريا (والمنطقة) من مخاطر عمالة الأطفال وزواج القاصرات والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والفقر.** إن تعطيل خدمات الحماية (بسبب الإغلاق) والنشاط الاقتصادي الناجم عن أزمة فيروس كورونا يكثف هذه المخاطر، ويتسبب في عواقب دائمة ليس فقط على الأطفال أنفسهم، ولكن أيضاً على المجتمع السوري.

بلدان الجوار

بالنسبة إلى أطفال اللاجئين السوريين في بلدان الجوار، فإن الحصول على التعليم أمر مخيب للآمال أيضاً.. **أبلغت الأغلبية الساحقة (81.7%) من المشاركين عن أن الوضع تدهور** في الأشهر الاثني عشر الماضية. مما لا شك فيه أن الوضع الحالي الناجم عن فيروس كورونا فاقم وضع الكثير من الأطفال ، من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. إلا أن التدهور يسبق أزمة فيروس كورونا.

أشارت تقارير خارجية من الأردن إلى أن **نظام المناوبتين الذي اعتمده الأردن ولبنان لاستيعاب الأطفال اللاجئين في مدارسهما - على الرغم من كونه حلاً مقبولاً على المدى القصير - إلا أنه يوفر تعليماً دون المستوى المطلوب على المدى الطويل، ويفاقم التوترات المجتمعية من خلال زيادة الفصل**. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلدان المضيفة قد ساهمت في تعطيل التعليم المدرسي، وخاصة المناوبة الثانية، على مدى العام الماضي.
تشير تقارير خارجية و آراء المشاركين في المسح من لبنان إلى أن انقطاع الدراسة الناجم عن قصور في الميزانية والاحتجاجات السياسية والإضرابات، ألقى بأثره على المناوبة الثانية في المدارس بشكل غير متناسب. **كما يشير هؤلاء المشاركون إلى أن الأزمة الاقتصادية في لبنان أدت إلى قيام أسر بسحب أبنائها من المدارس للإنضمام إلى القوى العاملة**؛ كما تحوّلت الأسر المحلية من المدارس الخاصة الباهظة الكلفة إلى المدارس العامة، ما أدى إلى زيادة الضغط على التعليم العام ودفع الأطفال اللاجئين خارج المدارس. تتوقع المنظمات غير الحكومية المحلية استمرار هذا النمط نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية.

ومع ذلك، ، يبدو الوضع أكثر إيجابية في ما يتعلق بحماية الطفل إذ**أفاد نصف المشاركين (49.6%) من البلدان المضيفة بتحسن في بعض القضايا ذات الصلة بحماية الطفل على الأقل. ولوحظ تحسّن فيما يتعلق بـ "زواج الأطفال" يليه تجنيد القصّر في الجماعات المسلحة" و"العنف العقلي والجسدي" على التوالي**.

تطور حماية الطفل في البلدان المجاورة

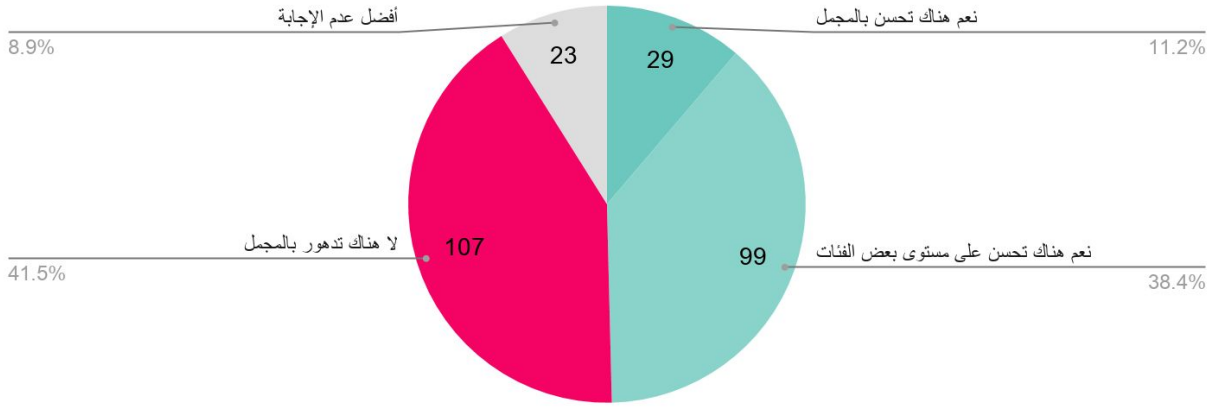

وكانت هذه النتائج مدفوعة جزئياً بتقارير من الأردن عن **تحسن بشأن قضية زواج الأطفال**، والتي بدورها يمكن أن تعزى إلى الجهود المكثفة لرفع مستوى الوعي حول المسألة. **كما أفاد الأردن عن تحسن في مسألة عمالة الأطفال** بمعدل أعلى من غيره من البلدان: 27.5% من المشاركين في الدراسة من الأردن أعلنوا عن تحسنٍ في الوضع. وعلى النقيض من ذلك، **أفادت غالبية المشاركين من لبنان بتدهور حالة عمالة الأطفال**. و يطابق هذا التطور الظروف الاقتصادية لكل بلد: في حين أن الأردن كان مستقراً نسبياً خلال العام الماضي، شهد لبنان تراجعاً حاداً في اقتصاده.

الحماية

إنّ الصراع السوري هو أزمة حماية في المقام الأول. ازدادت تهديدات الحماية، لا سيما في ما يتعلق بالمجتمعات الضعيفة والمهمشة، داخل سوريا وفي بلدان الجوار وتأثرت سلباً أيضاً بأزمة فيروس كورونا.

داخل سوريا

أفاد نصف المشاركين (49%) من سوريا ، خاصة من حلب (59%) و إدلب (55.8%) و الحسكة (64.3%) و السويداء (66.7%)، بتدهور الحقوق الأساسية (بما في ذلك حقوق السكن والأرض والملكية، وتتبع الأسر ولمّ شملها، والاعتقال، والتسجيل، والحصول على الوثائق المدنية، وما إلى ذلك) في الأشهر الاثني عشر الماضية. واللافت للنظر هو أن **ربع المشاركين (25.8%) لم يلحظوا تغييراً في الوضع مقارنة بالعام الماضي** (هذا ما أفاد به غالباً المشاركون من دير الزور) و أشار 14٪ إلى تحسن (طفيف) في ما يتعلق بالحقوق الأساسية.

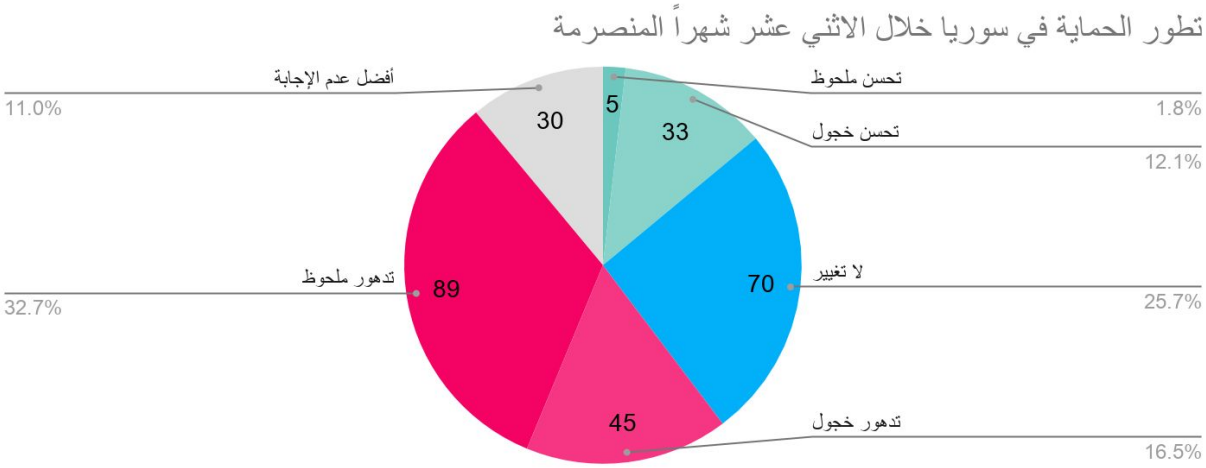

وتسلّط هذه النتائج الضوء على الوضع المتغير للغاية في مجال الحماية والسلامة داخل سوريا . إن دواعي القلق المتعلقة بالحماية محلية وشخصية للغاية: على الرغم من أن المخاوف المتعلقة بالحماية مرتفعة بشكل خاص في مناطق الصراع النشط أو الأخير، إلا أنها تعتمد على اعتبارات شخصية بما في ذلك الخصائص العائلية لكل فرد، وحالة الوثائق، ومتاحية حقوق السكن والأرض والملكية، والحصول على المعلومات. ولذلك فمن الممكن لوضع الحماية داخل سوريا أن يتراجع ويبقى على حاله ويتحسن في آن واحد بحسب الخصائص الشخصية.

يعكس تراجع حالة الحماية خلال العام الماضي استمرار الصراع و التغيرات في السيطرة على المناطق. كما استمر الحبس الانفرادي الممارس من قبل القوات الحكومية وغير الحكومية مترافقاً بمخاطر إضافية على المعتقلين ناجمة عن تفشي فيروس كورونا. وتفاقمت المخاطر على حقوق السكن والأرض والملكية عام 2019 مع إقرار قانون مكافحة الإرهاب (القانون رقم 19) الذي يشمل أحكام موسعة لمصادرة الممتلكات.

و في ما يتعلق بمسألة **تطور متاحية نقل المساعدات الإنسانية** خلال الاثني عشر شهراً، كانت الردود مماثلة نسبيا لما ورد بشأن تطور الحماية؛ فقد **أفاد 48.5% بتدهور الوضع**، بينما اعتبر 24.5% أن الوضع على حاله، ورأى خمس المشاركين (20.8 %) تحسناً في متاحية نقل وإيصال المساعدات الإنسانية. إن انهيار الاتفاقية الدولية بشأن إيصال المساعدات الإنسانية مسؤول عن بعض هذا التدهور إذ أنّه تم تجديد قرار مجلس الأمن الأممي 2504 المتعلق بنقل المساعدات الإنسانية ة عبر الحدود لمدة ستة أشهر فقط في كانون الثاني (تنتهي مدة صلاحيتها في 10 تموز 2020) واستثنى بعض المعابر الحدودية، ما أدى إلى إغلاقها. كما أشار المشاركون إلى نقاط التفتيش، والاعتقال التعسفي، والصراع المستمر، باعتبارها تحول دون متاحية الإيصال.

بلدان الجوار

أفادت نسبة أعلى بقليل من المشاركين من بلدان الجوار مقارنةً بالسوريين المشاركين، بوجود تحسن في بيئة الحماية في العام الماضي، إذ سجل 18.1٪. من المشاركين تحسناً مقارنة بـ 14% من المشاركين السوريين. **ما يقرب من ربع** (23.5٪) **المشاركين الأتراك أفادوا بحدوث تحسن. ومع ذلك، لاحظ ما يقرب من ثلاثة أرباع المشاركين تدهوراً** (44.9%) **أو عدم تغيير** (23.7%) **في بيئة الحماية.**

ويعزا الانخفاض في حيّز الحماية جزئياً إلى **الضغوط السياسية المتراكمة بسبب طول الأزمة** ما دفع بالسلطات المحلية إلى زيادة القيود التي تستهدف اللاجئين:
تفيد المنظمات غير الحكومية في لبنان بازدياد حالات حظر التجول و الإخلاء والهدم التمييزية في السنة الماضية، لا سيما مع الإشارة إلى التطبيق التمييزي لإجراءات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا. **وقد شهد كل من لبنان وتركيا عمليات صدّ على الحدود، وفي حالة الأولى، عمليات ترحيل قسري خلال العام الماضي.**

أشارت تقارير خارجية من المنظمات غير الحكومية التركية واللبنانية، إضافة إلى المشاركين في المسح إلى تفاقم الخطاب المعادي للأجانب المرتبط بهذه السياسات. و تتوقع المنظمات غير الحكومية اللبنانية استمرار تزايد تهديدات الحماية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، كما ذكرت أنها تتوقع زيادة عمليات الإخلاء وانعدام الأمن في المأوى، وأوصت بالدفع النقدي لتأمين بدل الإيجار للحد من هذه الظروف. و في الوقت ذاته، حذرت المنظمات غير الحكومية الأردنية من أن القيود على التنقل بسبب فيروس كورونا من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون وأفراد المجتمع المحلي المُضيف الأكثر ضعفاً، بما في ذلك خطر العنف المنزلي. استمر المشاركون في تسليط الضوء على حدة تهديدات الحماية خاصةً لدى الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة و ذوو الميول المثلية LGBTQ و النساء و الأطفال.

ولاحظت بعض المنظمات غير الحكومية تحسناً هامشياً في تصورات الحماية نتيجةً للجهود الرامية إلى زيادة فرص الحصول على الوثائق المدنية والمساعدة القانونية، ما عاد بنتائج مثمرة خلال العام الماضي. ولاحظت المنظمات غير الحكومية الأردنية، على وجه الخصوص، تزايد الاستقرار والاتساق في الإطار القانوني الذي يحكم اللاجئين، ما أدى إلى تحسين الوضوح بشأن الحقوق القانونية. كما أشارت التقارير الواردة من الأردن إلى بعض النجاح في حملات التوعية بأهمية تسجيل التغييرات في الحالة المدنية.
أفاد المشاركون الأتراك في المسح الألكتروني عبر الإنترنت أن الاجتماعات مع إدارة الهجرة التركية لتوسيع حرية حركة اللاجئين كانت ناجحة. في هذه الأثناء، أفادت منظمات غير حكومية من لبنان عن زيادة معدلات الولادة و تسجيل الزواج، ولكن حذرت من أن هذا الاتجاه قد ينعكس بسبب قيود فيروس كورونا. ولاحظ بعض المشاركين في المسح تحسناً مستمراً على مدى السنوات الثلاث الماضية في مجال معرفة الحقوق القانونية وطلب خدمات المساعدة القانونية.

في ما يتعلق بتطور إيصال المساعدات الإنسانية: أظهرت النتائج **أن التدهور و التحسّن على حدّ سواء أقل مما هما عليه في سوريا ذاتها:أشار 42.6%** من بلدان الجوار إلى تدهور في إيصال المساعدات الإنسانية مقابل 18.6٪ ممن تصوروا تحسناً في الوضع.ويعود ذلك إلىو أن نسبة مئوية أعلى من المشاركين من بلدان الجوار لا ترى تغييراً في الوضع مقارنة بالعام الماضي (31.7٪). يمكن عزو التدهور إلى كل من القيود على الحركة التي فرضت بسبب فيروس كورونا.وفي حالة لبنان، يمكن عزوها إلى إغلاق الطرق وتعطيل العمليات بدءاً من أشهر الاحتجاجات في 2019-2020

دعم متاحية العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في سوريا والمنطقة

تشمل متاحية العدالة حقَ الإنصاف من الجرائم (من جرائم الحرب الخطرة إلى انتهاكات حقوق الملكية) والمزيد من القدرة الدنيوية على توجيه النزاعات إلى النظام القضائي مع الثقة بأنه سيتم الفصل فيها بإنصاف وسرعة.

داخل سوريا

سجل تقييم متاحية العدالة في سوريا في الأشهر الاثني عشر الماضية تراجعاً ملحوظاً إذ أفاد 60.7% من المشاركين بتدهور الوضع، في حين أن 9.8% فقط أشاروا إلى تحسنه، وذكر ربع المشاركين أن الوضع ما زال على حاله.

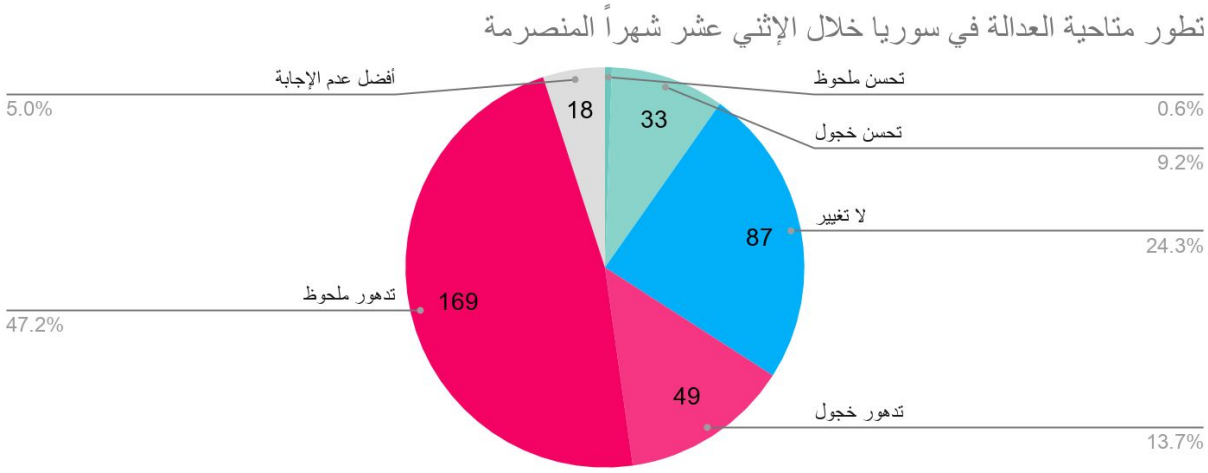

قد يعكس هذا الانخفاض تعطيلَ متاحية العدالة بسبب الإغلاق الناجم عن فيروس كورونا والقيود المفروضة على التنقل، فضلاً عن الضعف العام في البنية التحتية القضائية. ولكن يعكس الانخفاض أيضاً تشاؤماً إزاء آفاق العدالة - ولا سيما العدالة الدولية – في الجرائم الدولية الخطرة التي ارتكبت خلال الصراع. مع تزايد أمد الأزمة، تتلاشى آمال مكافحة الإفلات من العقاب.

بلدان الجوار

وكانت النتائج من بلدان الجوار مماثلة للنتائج من سوريا : أشار أكثر من نصف المشاركين (56%) إلى تدهور الوضع، و أشار 10.5% إلى تحسّنه، و أشار 23.1% إلى بقاء الوضع على حاله.

وعلى الرغم من الآفاق القاتمة المماثلة في بلدان الجوار، فإن أسباب التدهور مختلفة. إن الحواجز التي تعترض سبيل العدالة في بلدان الجوار تنشأ عادة عن عدم الإلمام بالشؤون القانونية و (في حالة تركيا) عن الحواجز اللغوية فضلاً عن القدرة القضائية المحدودة والتمييز. وقد استمرت هذه الحواجز على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، وتفاقمت بسبب طبيعة الأزمة الطويلة الأمد.

التماسك الاجتماعي داخل سوريا: أولويات و احتياجات في ضوء المستقبل

يشمل هذا الموضوع الجهود المبذولة لتعزيز الثقة والحوار المحلي عبر المجتمعات داخل سوريا ، وإصلاح وتعزيز النسيج الاجتماعي بما في ذلك تعزيز سيادة القانون والثقة بالمؤسسات ، وتطوير السلم الأهلي.

داخل سوريا :

تم تقييم تطور التوترات الاجتماعية بين المجتمعات داخل سوريا خلال الأشهر الاثني عشر الماضية سلباً إذ أبلغ نصف المشاركين (51.1 %) عن تفاقم وازدياد التوترات ، فيما أفاد 19.9% منهم ببقاء هذه النسبة على حالها و أشارت نسبة مماثلة (21.3 %) إلى انخفاض في التوترات. وأفاد أكبر عدد من المشاركين بأن الرقة والسويداء من أكثر المناطق التي شهدت ا زيادة في التوترات (4).

تطور التوترات الإجتماعية في سوريا خلال الإثني عشر شهراً المنصرمة

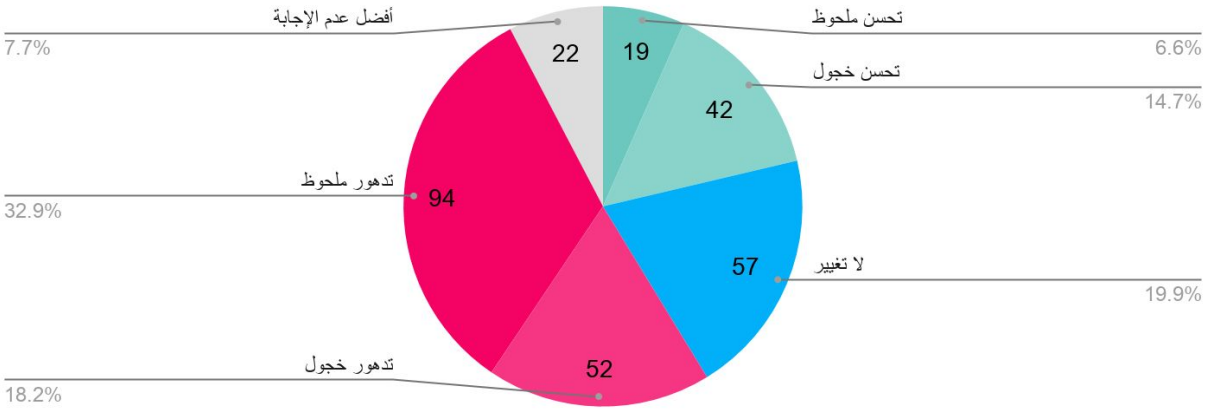

وتعكس هذه التوترات المتزايدة التدهور في مجالات حياتية أخرى إذ أنّه بتراجع الأوضاع الاقتصادية واستمرار الصراع، يتآكل النسيج الاجتماعي ويتلف. **لقد عمّق التنافس على الموارد والفرص الانقسامات الاجتماعية.** كما تعاني الجهات الفاعلة الرئيسية في التماسك الاجتماعي بشكل خاص من الظروف في سوريا ، ما يحول دون التمكن من بناء الجسور والثقة بين المجتمعات. وقد أشار المشاركون مراراً وتكراراً إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه النساء و الشباب في التماسك الاجتماعي، ومع ذلك، فإن هذه التركيبة السكانية تأثرت بشدة من جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية و الآفاق التعليمية و العنف على مدى العام الماضي.

بلدان الجوار

بما أن هناك أيضاً عدداً من المنظمات في بلدان الجوار تعمل لسوريا ، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار تصوراتها حول تطور التماسك الاجتماعي داخل سوريا وعلى الرغم من أنها أصغر من حيث العدد، إلا أن نتائجها كانت مماثلة لتلك النتائج في سوريا ذاتها: أشار 51.1 % من المشاركين إلى أن التوترات قد زادت، و ذكر 15.2٪ من المشاركين عدم وجود تغيير في الوضع ورأى 15.2% انخفاضاً في التوترات. ربما يرجع ذلك إلى أن هؤلاء المشاركين ليسوا في الواقع في سوريا ، و كانت ثمة نسبة عالية جداً من المشاركين الذين فضلوا عدم الإجابة عن هذا السؤال (18.5٪).

تقييم الحيّز المدني في سوريا

يقيس الحيّز المدني قدرة الأفراد على الانخراط علناً في المناقشات، والتعبير بحرية عن آرائهم ، وتشكيل مبادرات وجمعيات وتعاونيات للمشاركة في تلك المحادثات، وتعزيز الأهداف الاجتماعية والسياسية بشكل فردي أو جماعي من خلال هذه القنوات من دون تدخل الجهات الفاعلة الأمنية أو الحكومية. تظهر نتائج المسح أن الحيّز المدني في سوريا ما زال مقيداً للغاية.

داخل سوريا

كما هي الحال بالنسبة إلى المواضيع الأخرى، أبلغ معظم المشاركين عن تدهور أوضاع الحيّز المدني (36.1 %) أو ثباته (27%). ومع ذلك ، **فإن التباين حول تطور الحيّز المدني خلال الأشهر الاثني عشر الماضية يفوق التباين حول المواضيع الأخرى:إذ ذكر 31.1% أن الوضع قد تحسّن** على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. كما واتضح أن الحسكة ودير الزور هي أكثرالمناطق ث التي شهد فيهان الحيّز المدنظاُور (5) . تحسنا ملحوظاً.

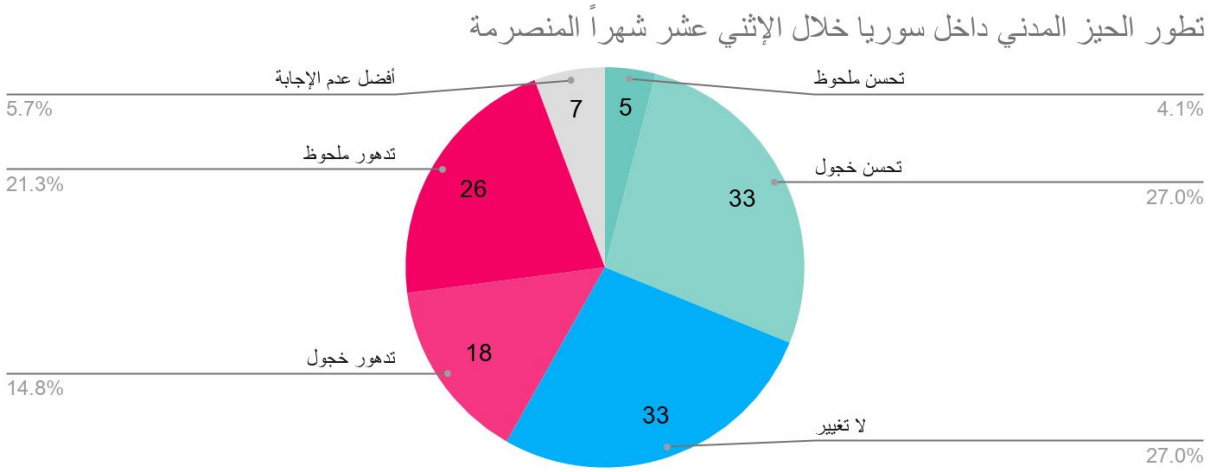

عموماً، يهيمن على الاقتصاد السياسي السوري فاعلون سياسيون وعسكريون، فضلاً عن القلة الإقتصادية.. ومع ذلك، كما هي الحال مع الحماية، فإن الوضع متغيّر للغاية و يتوقف على المنطقة الجغرافية. ويمكن أن يُعزا التحسن الملحوظ في الحسكة ودير الزور جزئياً إلى التغييرات في السيطرة على المناطق التي قد ينظر إليها المشاركون على أنها تفتح المزيد من الحيّز المدني مقارنة بالسنوات الماضية. على الرغم من ذلك عموماً، كان يُنظر إلى الحيّز المدني في سوريا على أنه تقلص أو بقي على حاله خلال العام الماضي. قد تكون فرص المشاركة المدنية قد تراجعت بسبب تعزيز القوات الحكومية سلطتها – تم بانتظام توثيق تقارير عن حالات اعتقال تعسفي و احتجاز و إجراء تأري على مدى العام الماضي - فضلاً عن القيود المفروضة على الحركة والنشاط والمتعلقة بفيروس كورونا والظروف الاقتصادية التي تحدّ من إمكانية مشاركة الأفراد في الحياة العامة.

بلدان الجوار

على غرار مساهمة بلدان الجوار في موضوع التماسك الاجتماعي داخل سوريا ، قدّم عدد من المنظمات (وإن كان محدوداً) مدخلات حول الحيّز المدني داخل سوريا بدلاً من البلد الذي تتمركز فيه. **تم تقييم تطور الحيّز المدني بالمثل من حيث "التدهور" و "البقاء على حاله" (37.1٪ و 28.6٪ على التوالي) ، ولكن فقط 14.3 ٪ من المشاركين في بلدان الجوار يرى أن وضعه قد تحسن**. وبما أن المعلومات المتوفرة لبلدان الجوارل عن الوضع المتعلق بالحييّز المدني داخل سوريا قليلة ، فقد فضل عدد كبير من المشاركين عدم الإجابة (20٪).

التهجير وإعادة التوطين والعودة

تقدم قضايا التهجير والحلول الدائمة - التي يمكن أن تشمل إعادة التوطين والاندماج والعودة – تحديات معقدة في البيئة الحالية. يواجه اللاجئون ضغطاً كبيراً للعودة إلى سوريا ، في حين أن ظروف العودة الآمنة والكريمة ما زالت غائبة. في هذه الأثناء، تستمر إمكانيات إعادة التوطين والهجرة أو الاندماج في التقلص.

داخل سوريا

وصف معظم المشاركين في سوريا حالات العودة الحالية بأنها قسرية؛ أشار 36.7% من المشاركين إلى أن **كافة حالات العودة و / أو إعادة التوطين قسرية**، تليها نسبة 19.2 % من المشاركين الذين أشاروا إلى أن معظم حالات العودة و/أو إعادة التوطين قسرية، ما يؤدي إلى جعل **مجموع هذا العدد 55.9٪ من الذين لا يعتقدون أن العودة تحدث على أساس طوعي** . في الواقع ، نسبة أولئك الذين يرون أن (أغلبية) حالات العودة طوعية هي 15.3٪. فيما فضّل ربع المشاركين (26.1 %) عدم الإجابة عن هذا السؤال.

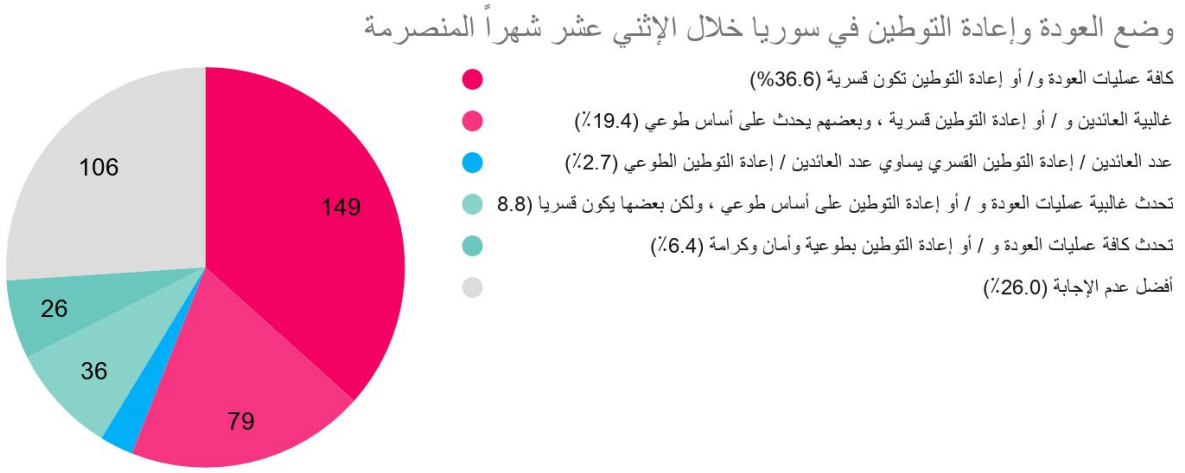

تعكس هذه النتيجة استمرار التهديدات العميقة للحياة والرفاه داخل سوريا. يجري على نطاق واسع توثيق عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي ونزع الملكية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب بحق اللاجئين العائدين إلى سوريا . إن متاحية الخدمات وآفاق المستقبل محدودة للغاية. تعكس العودة إلى هذه الظروف سفراً غير طوعي، أو أن الظروف في البلد المضيف - التي تتسم أساساً بالحرمان والتمييز - تدهورت إلى درجة أن الحرمان الشديد في سوريا يبدو بديلاً قابلاً للتطبيق. ولذلك يصف المشاركون العودة في ظل هذه الظروف بالقسرية. لقد تردد صدى هذه النتيجة في التقارير الخارجية : عموماً ، وصفت الغالبية العظمى من التقارير الخارجية من داخل سوريا والتي تناولت العودة، حالات العودة الحالية بأنها غير طوعية في الغالب أو كلياً.

كما أشار المشاركون إلى أنه من المتوقع أن تزداد حالات العودة التلقائية غير الطوعية على المدى القصير بسبب حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كورونا. وقد لاحظت هذه التقارير أن عدداً متزايداً من اللاجئين السوريين قد يجدون العودة إلى سوريا البديل الوحيد، حيث يُعتقد أنه يمكن الوصول إلى الرعاية الصحية في سوريا ولو بشكل هامشي ميه مقارنة بالبلدان المضيفة، كما أن الإقفال في البلدان المضيفة قضى على فرص العمل اليومي.

الشروط

حدد المشاركون بعض الشروط التي ستكون ضرورية للتحدث عن العودة الطوعية والآمنة والكريمة (حتى في غياب حل سياسي). حددت النسبة الكبرى السلامة والأمن الجسديين بوصفهما ضروريين للعودة الطوعية (11.3 %). كما ذكر المشاركون أنه ينبغي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (10.9 %)، ووجود حيّز مدني آمن وقوي (9 %) وتوفير الخدمات الأساسية اللائقة من قبل السلطات المحلية (أي العدالة والصحة والتعليم) (8.7 %). ومع ذلك، **أفاد 10.7٪ أنه من غير الممكن أن تكون العودة طوعية وآمنة وكريمة من دون حل سياسي**. انظر إلى الرسم البياني أدناه لمزيد من التفاصيل حول الشروط.

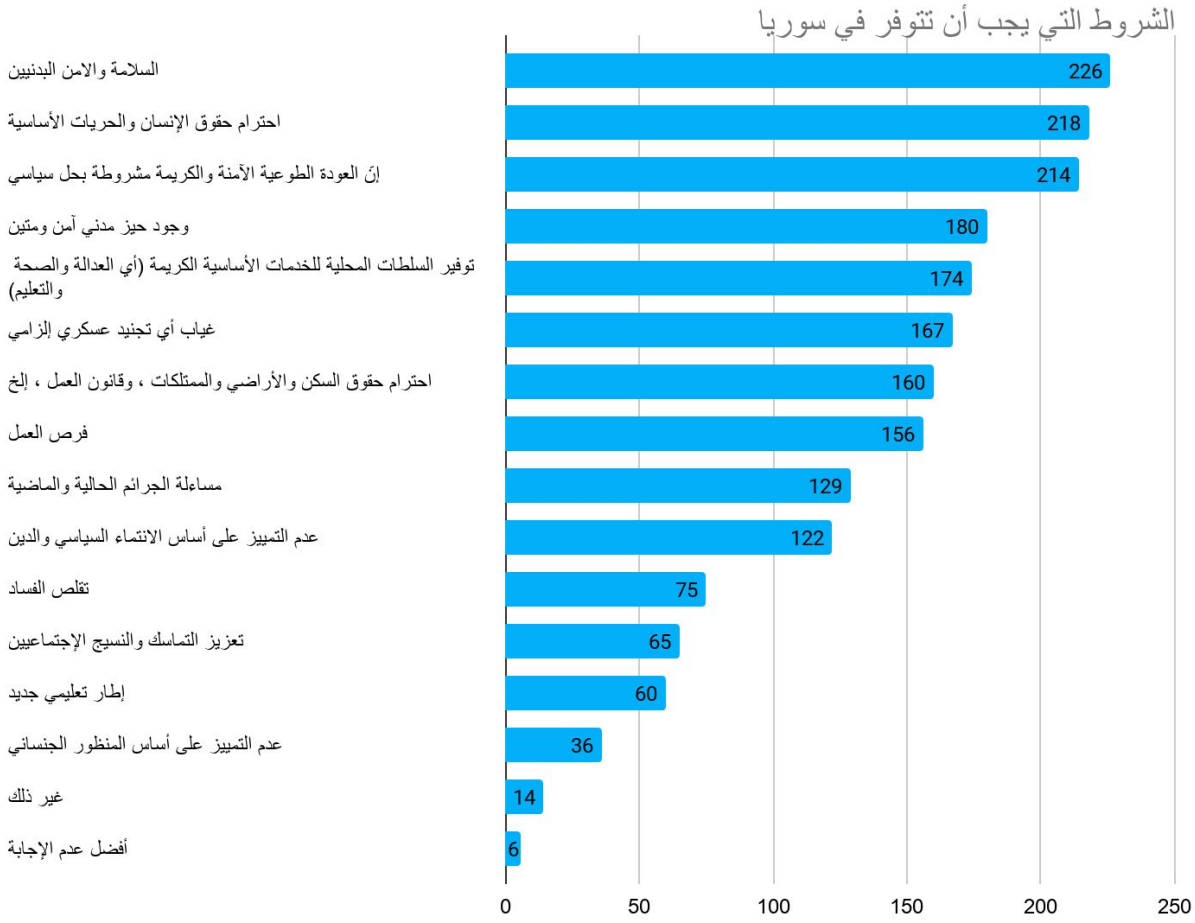

بلدان الجوار

وبالمقارنة بسوريا ة،اختلفت أفكارى المشاركين من بلدان الجوارة حول عملية العودة: في المجموع، وافق **40.3٪ من المشاركين على أن جميع و / أو أغلبية حالات العودة و إعادة التوطين قسرية**. ومع ذلك، **يرى المزيد من المشاركين من بلدان الجوار العودة كعمل طوعي، مقارنة بنظرائهم في سوريا: وصف 29.1% (أغلبية) حالات العودة بالطوعية**. وفضل ربع المشاركين (25.7 %) عدم الإجابة عن هذا السؤال.

وضع العودة وإعادة التوطين من البلدان المجاورة خلال الإثني عشر شهراً المنصرمة

تعكس نسبة المشاركين العليا من بلدان الجوار الذين يؤكدون أن معظم حالات العودة طوعية الديناميات المعقدة التي ينطوي عليها اتخاذ قرار العودة. تعزو المنظمات غير الحكومية في جميع بلدان الجوار زيادة حالات العودة كلياً أو جزئياً إلى تدهور الأوضاع في بلدان اللجوء؛ ومع ذلك، وصف بعض المشاركين حالات العودة هذه بأنها طوعية جزئياً أو كلياً. على سبيل المثال، لاحظ أحد المشاركين في المسح من لبنان، "نظراً إلى تدهور الوضع في لبنان... أُجبر اللاجئون بشكل غير مباشر على العودة لأنهم باتوا غير قادرين على كسب العيش أو استئجار مسكن، وفضلوا العودة إلى ما تبقى لديهم في سوريا". ومع ذلك، ينبغي التأكيد أن أكثر من ثلثي المشاركين ما زالوا يصفون حالات العودة بغير الطوعية، أو يفضلون عدم الإجابة. ضمن التقارير الخارجية من بلدان الجوار التي تناولت العودة، وصفت الأغلبية الساحقة حالات العودة الحالية بغير الطوعية في غالبيتها أو كليتها.

الشروط

اختار المشاركون من بلدان الجوار السلامة والأمن البدنيين، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات الأساسية بوصفها أهم الشروط المسبقة للعودة الطوعية. اعتبر الحل السياسي للصراع ولوبنسبةل أقه شرطا مطلقاً مسبقا للعودة الطوعية مقارنة بالآراء من الداخل السوري ، مع العلم أنّ هذه الأولويات تحاكي تلك الصادرة عن المشاركين في الداخل السوري.،
صنف المشاركون من بلدان الجوار، توفير فرص العمل داخل سوريا كشرط ذي أولوية أعلى مقارنةُ بالمشاركين داخل سوريا ةهذا ما أكده (8.8% منهلك، مقارنة بـ 7.7٪ من المستطلَعين السوريين). تعكس عملية تحديد الأولويات هذه أهمية الحصول على الأمن المادي والاقتصادي بالنسبة إلى العودة الآمنة و الكريمة.

كما صنف المشاركون من بلدان الجوار ضمان عدم وجود خدمة عسكرية إلزامية (8.5%) واحترام حقوق السكن والأرض والملكية HLP (تقاسم المركز الخامس مع الخدمة العسكرية، 8.5٪) في مرتبة أعلى بقليل من أولئك الموجودين داخل سوريا . وقد تعكس هذه النتائج تكراراً تدريجياً للأولويات التي أوردها المشاركون السوريون: نظراً إلى العلاقة بين الوضع السياسي وقضايا التجنيد الإلزامي وقوانين HLP ، لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى إيلائها الأولوية على أنه خلافا لهذه الشروط.

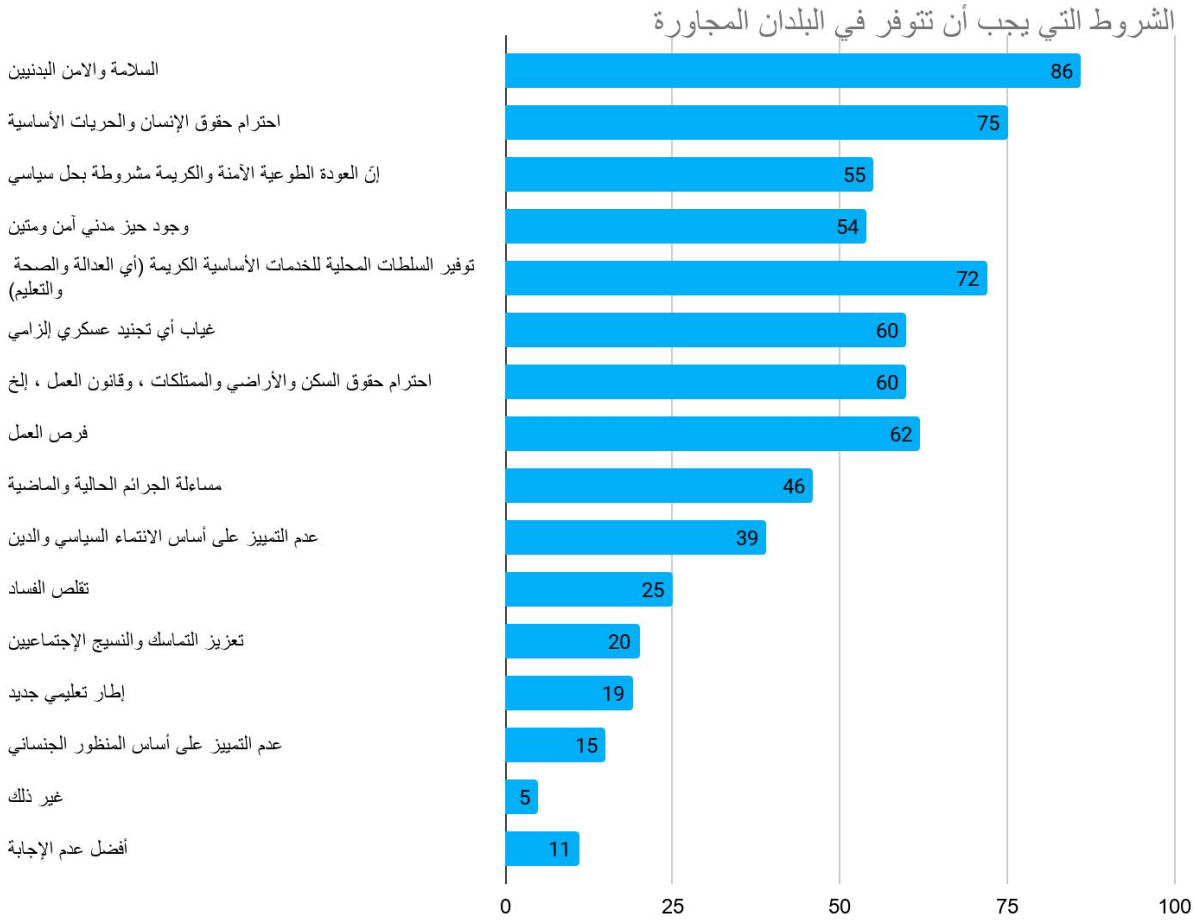

مواضيع إضافية، خارج لبنات البناء

وقد تم جمع النتائج المذكورة أعلاه من المشاركين بصورة منهجية وفقاً للمواضيع التي تم تحديدها في "لبنات البناء" التي استندت إليها مشاورات المجتمع المدني.

ومع ذلك، ظهر عدد من المواضيع الإضافية من ردود المشاركين على الأسئلة المفتوحة والتقارير الخارجية المقدمة من منظمات وشبكات المجتمع المدني. في ما يلي ملخص لهذه المواضيع الإضافية.

- **التمويل**: تناولت عدة ردود مسألة التمويل بطريقة شاملة. وأُثير شاغلان رئيسيان: أولاً، قد تؤدي الاستجابات لوباء فيروس كورونا إلى إعادة تخصيص - أو حتى اقتطاعات – من التمويل الحالي والمشاريع من أجل الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية. وأكد المشاركون أنه في حين أن استجابة الرعاية الصحية ضرورية ، يجب ألا تأتي على حساب تمويل المشاريع الطويلة الأجل للحفاظ على حقوق الإنسان. و حثّ المشاركون على أن **تمويل استجابة فيروس كورونا يجب أن يكون إضافياً و ألا يتم إعادة توجيهه من المشاريع الحالية**. ثانياً، لاحظ كثير من المشاركين أن التمويل القصير الأجل والمتصلب يعوق فعالية المداخلات. وحثوا الجهات المانحة على **الالتزام بمشاريع لعدة ة سنوات تكونومستدامة ومرنة لتمكين المجتمع المدني من التخطيط للمستقبل وأيضاً الاستجابة لتطور الظروف..**

- **واجب الرعاية تجاه موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية و الدولية :** أثار عدد من المشاركين أيضاً مسألة واجب الرعاية تجاه الموظفين. وقد حدد هذه الأولوية بصفة خاصة المشاركون في مناطق الصراع المحتدم داخل سوريا ، حيث تم

تسليط الضوء على السياسات تجاه سلامة الموظفين وتعويض نهاية الخدمة. وأثار مشاركون آخرون هذه المسألة في ما يتعلق بفيروس كورونا، مشيرين إلى أن سياسات سلامة الموظفين لم تكن واضحة دائماً.

- مؤتمر بروكسل الرابع: قدم عدد من المشاركين بيان رأي وتوصيات بشأن استشارات مؤتمر بروكسل الرابع والعملية ذاتها. وحثت هذه التعليقات، بالإجماع، على تعزيز انخراط المجتمع المدني، مع التركيز بصفة خاصة على الحاجة إلى مناقشات عالية المستوى تشمل المجتمع المدني، وخاصة المجتمع المدني السوري. اقترح بعض المشاركين إنشاء آلية متابعة دائمة أو دورية لتتبع الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر بروكسل وتسهيل الانخراط بين الدول التي تقدم الالتزامات والمجتمع المدني.

- وسائل الإعلام : أثار عدد محدود من المشاركين مسألة الانخراط الإعلامي. و اقترحوا زيادة أو دعم جديد لوسائل الإعلام المستقلة / أصوات اللاجئين بصورة محطات راديو والانخراط على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أشار بعض المشاركين إلى زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام الاجتماعية كمصدر للأخبار وأوصوا بتدريبات على محو الأمية الإعلامية لتحسين المشاركة النقدية مع وسائل الإعلام الاجتماعية.

- الذخائر غير المنفجرة : لاحظ بعض المشاركين أن خطورة مشكلة الذخائر غير المنفجرة تتطلب اهتماماً خاصاً. واقترح هؤلاء المشاركون زيادة التوعية حول الذخائر غير المنفجرة وإزالتها.

التوصيات

بعد أن تشارك المشاركون في المعلومات حول المواضيع الرئيسية ذات الأولوية (انظر إلى الرسم البياني أدناه للحصول على لمحة عامة عن المواضيع الرئيسية الأكثر اختياراً في سوريا و بلدان الجوار)، والتغييرات خلال العام الماضي وآفاق التطورات في المستقبل، طُلب إليهم تقديم توصيات إلى المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى للمضي قدُماً.

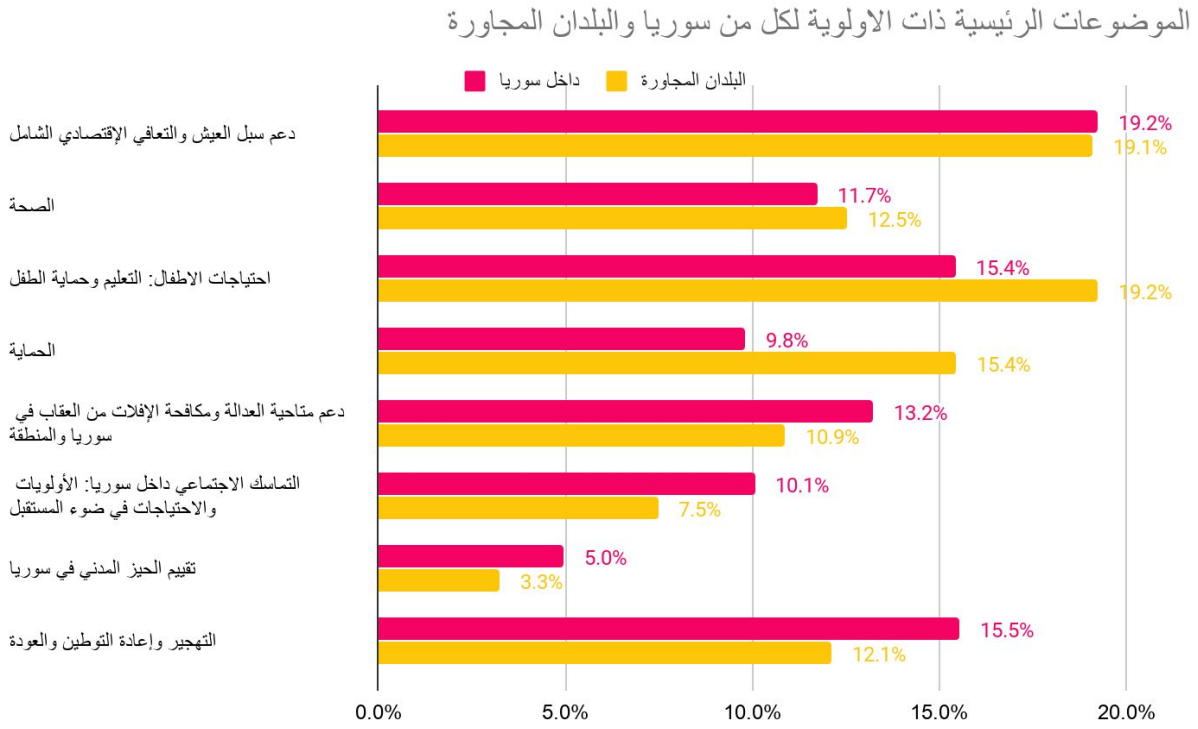

اختار المشاركون أولاً التوصيات من قائمة الاختيارات المتعددة، ثم قدموا ردوداً على الأسئلة المفتوحة. تُبيّن الأقسام الواردة أدناه نتائج هذه العملية، مع تسليط الضوء على الإجابات الخمس الأكثر اختياراً عن الأسئلة المتعددة الخيارات، والمدخلات الرئيسية التي تم جمعها من الردود المفتوحة. وتشمل هذه التوصيات أيضاً الردود الجاهزة من التقارير الستة و العشرين الخارجية المقدمة من منظمات المجتمع المدني.

دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي الشامل:

تم تحديد سبل العيش كموضوع ذي أولوية (من بين الاستجابات الأربع الأكثر اختياراً) داخل سوريا و في بلدان الجوار على حدّ سواء.

داخل سوريا

تركزت توصيات المشاركين إلى المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع على **الحاجة الملحّة إلى تيسير الحصول على التمويل من أجل إنشاء المشاريع، والاستثمار في المبادرات المحلية للنمو الشامل**. كما أوصى 19% من المشاركين في سوريا بتوفير التمويل، في حين حثّ 17.8 ٪ آخرون على **تعزيز المبادرات المحلية التي تعزز النمو الاقتصادي الشامل**، مؤكدين الحاجة إلى مبادرات النمو التي تقاد محلياً.
رددت تقارير خارجية من المجتمع المدني السوري هذه الأولويات: سلّط عدد من المنظمات الضوء على الحاجة الملحّة إلى **توسيع التمويل بهيئة قروض أو منح للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم** في أسئلة مفتوحة. أشار عدد من المشاركين أيضاً إلى الفرص

المتاحة المقدمة من **القطاع الزراعي،** و سلطوا الضوء على أن الاستثمار في هذا القطاع من شأنه أن يوفر فرصاً كبيرة لكسب العيش مع بعض الاستثمارات الإضافية .

وقد أشير إلى القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر) بوصفها توصية شاملة: في سوريا أشار 33.9 % (192 من أصل 565) تحديداً إلى هذا الموضوع في إجاباتهم عن سبل العيش والنمو الاقتصادي. **تنوّعت الاستجابات بين حصة النساء، والتدريبات المخصصة للنساء على وجه التحديد (ذكر بعضها النساء الأرامل تحديداً) في مجالات النشاط الاقتصادي كالخياطة والتجميل وإنتاج الأغذية، و الدعم المالي للمرأة بهيئة ائتمانات متناهية الصغر.** كما أشير إلى تمكين المرأة باعتباره مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمشاريع صغيرة لتوليد الدخل.

ركز 10% من المشاركين على **ضرورة الاستثمار في خلق المهارات أو التعليم وتسهيل الربط بين هذه البرامج والتوظيف**. وأوصى بعض المشاركين بأنواع تدريب محددة لدعم سبل العيش، بما في ذلك التدريب التقني والإداري للنساء لزيادة استعدادهن لسوق العمل. تضمّنت تقارير خارجية من منظمات سورية أيضاً عشرات التوصيات التي **تربط قضية سبل العيش بالتعليم** ، وتحثّ برامج التعليم التي ترتبط صراحةً بالتوظيف والتدريب المهني على ضمان أن يكون لدى القوى العاملة السورية المهارات اللازمة للاستفادة من فرص كسب الرزق.

واقترح مشاركون آخرون إزالة الحواجز المؤسساتية أو الحكومية التي تعترض النشاط الاقتصادي وسبل العيش: اختار 14% من المشاركين مكافحة الفساد كتوصية رئيسة، فيما اختار 9.7% الحد من العقبات التنظيمية التي تحول دون التوظيف أو إنشاء المشاريع. تسلّط هذه النتيجة الضوء على **الروابط بين الموضوع ذي الأولوية المتمثل في متاحية العدالة وسبل العيش**. أوصى جزء نهائي من المشاركين بـ"بناء سوريا "، مشيرين إلى الحاجة إلى الاستثمار في كل من البنية التحتية المادية والمؤسساتية (بما في ذلك مؤسسات بيروقراطية غير فاسدة و فعالة) بغية تسهيل التعافي الاقتصادي.

بلدان الجوار:

في بلدان الجوار، شكل دعم سبل العيش أيضاً أولوية عليا، وتم تقديم **عدد من التوصيات ذاتها لدعم اللاجئين و المتضرّرين من الأزمة السورية.** مرة أخرى، تم تحديد النوع الاجتماعي (الجندر) في التوصيات الشاملة باعتباره أساسياً في دعم سبل العيش: وشددت **42.7 % من الردود على تمكين المرأة والفتيات** أو غيرها من قضايا النوع الاجتماعي (الجندر). وأوصى المشاركون كذلك بتخصيص المرأة بحصص أو غيرها من الإجراءات الإيجابية، أو دورات تدريبية للنساء على وجه التحديد، والدعم المالي للمرأة بهيئة ائتمانات متناهية الصغر.

بشكل عام، أولى المشاركون من **بلدان الجوار أيضاً الحصول على التمويل وخلق المهارات للجميع ا كتوصيات رئيسية لدعم سبل العيش**. أوصى 13.8% من المشاركين بتيسير الحصول على التمويل فيما أوصى 11.7 % بدعم إنشاء المهارات. وأوصى أيضاً عدد من المشاركين في الأسئلة المفتوحة حول الموضوع ه بإعطاء الأولوية **بشكل عام و التدريب للنساء والتدريب أثناء العمل على وجه التحديد الأولوية بوصفها أساسية لدعم سبل العيش.** و قد أبرز المشاركون في الأسئلة المفتوحة مرة أخرى **الربط بين مشاريع سبل عيش الشباب وحماية الشباب.**

أيّدت التقارير الخارجية هذه النتائج بشأن التمويل وخلق المهارات على حد سواء. فقد حثّ عدد من المنظمات من تركيا والأردن ولبنان على **زيادة استثمار الأموال من أجل سبل العيش، و لا سيما المنح وغيرها من ترتيبات التمويل المؤاتية لدعم إنشاء المشاريع.** وأشارت بعض المنظمات إلى أن توفير التمويل - بما في ذلك **التمويل المتناهي الصغر- المخصص للاجئين يمكن أن يدعم إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل، وبذلك دعم أهداف الحماية**. كما أكدت التقارير الخارجية أهمية تنوع التدريب على المهارات، بما في ذلك التدريب الموجّه للشباب والعمّال المسنين والنساء والأشخاص ذوي احتياجات خاصة، في دعم سبل العيش.

أبدا المشاركون في **بلدان الجوار مخاوف مفهومة ومبررة بقضايا متاحية سوق العمل وتنظيمه أكثر من أولئك الموجودين داخل سوريا** . اختار 16.1% مسألة "متاحية سوق العمل للاجئين والمجتمعات المحلية" بينما أشار 10.3% إلى الحاجة إلى استهداف شبكات الأمان

الاجتماعي للاستجابة لاحتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وأوصى 9.8% من المشاركين بتقليص العقبات التنظيمية التي تعترض التوظيف و/أو إنشاء المشاريع.

تناولت التقارير الخارجية هذه الشواغل بالتفصيل، وأوصت، بصفة خاصة، بأن يقوم المجتمع الدولي بالضغط على الحكومات المضيفة **لتنفيذ تصاريح عمل مرنة للسماح "بالتوظيف القانوني للاجئين من دون إلزامهم بأرباب عمل معينين** . كما حثت المنظمات أيضاً على **توسيع شبكات الأمان الاجتماعي - للاجئين والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء** - لا سيما لمنع وقوع كارثة اقتصادية في ظل تصدّي المجتمعات لفيروس كورونا والاغلاقات ذات الصلة.

أكدت التقارير الخارجية والردود على الأسئلة المفتوحة مراراً وتكراراً **الحاجة الأساسية إلى شمل اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف في أية مداخلات متعلقة بسبل العيش** لزيادة فعالية التدخل وتخفيف حدة التوترات المجتمعية وزيادة التماسك. واقترح بعض المشاركين تطوير الصناعات المحلية والانفتاح على الأسواق التصديرية كاستراتيجيات من شأنها دعم التنمية الاقتصادية الشاملة.

الصحة

داخل سوريا

أوصى المشاركون داخل سوريا بأن **يركز المجتمع الدولي على توفير الدعم المالي والمادي لمرافق الرعاية الصحية في سوريا** (16.8٪ ذكروا ذلك). كانت التوصية شائعة ومشددة بشكل خاص **في الشمال الغربي،** بسبب الدمار شبه الكلي للبنى التحتية المادية للرعاية الصحية. وقد ردّدت الردود المفتوحة والتقارير الخارجية تلك الدعوة، مقترحة إعادة التأهيل المادي للبنية التحتية للرعاية الصحية وتوفير التجهيزات الطبية بما في ذلك أجهزة التنفس الاصطناعي ومعدات الحماية الشخصية. أشارت الردود المفتوحة و التقارير الخارجية إلى أن **وقف قصف المستشفيات هو مطلب مسبق للحصول على رعاية صحية فعالة** و أوصت بضغط دولي على هذا الموضوع.

اقترح 11.1% من المشاركين **بناء قدرات مهن الرعاية الصحية،** و لم يقتصر تركيزهم على مواضيع صحية، بل ركزوا كذلك على حقوق المهجرين داخلياً و اللاجئين. كما أوصى 10.6% بتعزيز الخبرات من خلال تبادل العاملين في المجال الطبي وغيرها من إجراءات بناء المهارات.

كما ركز المشاركون على **زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية من خلال توفير إعانات الرعاية الصحية/خفض تكاليف الرعاية الصحية** (10.5%) ومن خلال تحسين أنظمة الإحالة (9%). واقترحت الردود المفتوحة مبادرة مشتركة بين الجهات المانحة ووزارة الصحة بغية زيادة الرعاية الصحية الشاملة.

سلط عدد من الردود المفتوحة الضوء على أوجه التقاطع بين **دور المرأة و النتائج الصحية: تضمنت الاقتراحات تفعيل شبكات النساء لزيادة الوعي حول الوقاية من فيروس كورونا،** ودعم المراكز الصحية، والتدريب خصيصا للنساء والفتيات، وضمان الدخل الكافي للعاملات في مجال الصحة.

كما أوصى عدد من التقارير الخارجية **بتوسيع نطاق متاحية الرعاية الصحية العقلية،** وخاصة في ظل الإغلاقات الناجمة عن فيروس كورونا والضغط الاقتصادي المرتبط بها، ومخاطر العنف الأسري.

بلدان الجوار

قدمت بلدان الجوار توصيات مماثلة لتحسين الرعاية الصحية، وإن كان وفق ترتيب مختلف من الأولويات . أوصى 16.2% من المشاركين **بتوفير الدعم المالي والمادي للمرافق الطبية،** ما يشير إلى أن هذه المرافق بحاجة إلى تحسينات ليس فقط في المناطق المتأثرة بالصراع، بل أيضاً في البلدان المحيطة بها.
أوصى 11.2% بتقديم إعانات الرعاية الصحية أو **خفض تكاليف الرعاية الصحية من أجل الأكثر ضعفاً**. وأكدت التقارير الخارجية هذه الأولويات، وناشدت الاستثمار في المرافق والمساعدة المالية لدعم نظام الرعاية الصحية.

كما اختار 11.2% بناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية بشأن حقوق اللاجئين والمهجرين داخلياً. وهذا يتوافق مع التقارير الخارجية التي أوصى الكثير منها **بزيادة الوعي بين العاملين في مجال الرعاية الصحية - واللاجئين أنفسهم - حول حقوق اللاجئين في الحصول على الرعاية الصحية.**

أوصى 9.9% من المشاركين بأن يدعم المجتمع الدولي **ويموّل توفير دعم نفسي اجتماعي عالي الجودة ويؤمن الرعاية الصحية العقلية.** كررت التقارير الخارجية و الردود المفتوحة هذه الأولوية، و أوصى كثيرون بتوسيع نطاق متاحيةالرعاية الصحة العقلية عبر الإنترنت وزيادة الاستثمار في هذا المجال بشكل عام. وبصرف النظر عن استجابة فيروس كورونا، كان هذا هو الموضوع الأكثر تكراراً تحت بند الصحة في التقارير الخارجية.

وأخيراً، أوصى 9.3 % من المشاركين بتحسين نظم الإحالة لزيادة فرص حصول اللاجئين/المهجرين داخلياً على خدمات الرعاية الصحية.

كما وتم اقتراح روابط مع تمكين النساء و التماسك الاجتماعي في الاستجابات المفتوحة. وأبرز الكثير من المشاركين دور المرأة في نشر المعلومة الصحية، وخاصة التوعية من فيروس كورونا، وأكد المشاركون أن **الخدمات ينبغي أن تشمل اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء.** تم إيلاء اقتراح التعاون بين المانحين و وزارات الصحة لتحسين شمولية الرعاية الصحية الأولوية، في ردود من بلدان الجوار.

احتياجات الأطفال: التعليم وحماية الطفل

حدد المشاركون من داخل سوريا وبلدان الجوار احتياجات الأطفال في التعليم والحماية كموضوعات ذات أولوية عالية (اختار 15.4% هذا الموضوع من داخل سوريا في حين اختاره 19.1% من بلدان الجوار).

داخل سوريا

ركزت التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع على **الحاجة الملحّة إلى أشكال مختلفة من الاستثمار في التعليم - وعناصر الحماية في التعليم** - لتلبية احتياجات الأطفال. أوصى 15.4% من المشاركين **بخلق بيئة تعليمية آمنة،** بما في ذلك من خلال بناء قدرات المعلمين. و أوصى 12.5٪ آخرون بإجراء تحسينات على صعيد المعدات والمرافق وتدريب المعلمين والرواتب . وأوصى 11.7 % آخرون **بمساعدات نقدية لأسر الأطفال في سن الدراسة لحماية الأطفال من الاندماج المبكر في القوى العاملة.**

كما أكدت التقارير الخارجية هذه الأولويات: فحثّ الكثير منها على الاستثمار في الامتحانات الرسمية و تدريب المعلمين و المرافق لتحسين نوعية التعليم وزيادة الروابط بالتوظيف ف، وكحماية للأطفال الذين يواجهون عمالة الأطفال، أو الزواج المبكر، أو التجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وأكدت عدة تقارير الحاجة إلى **الاستثمار في التعلم عن بعد** - بما في ذلك توفير الأجهزة الذكية ومتاحية الإنترنت للطلاب الذين يفتقرون إليها – استجابة للإغلاقات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

.

و أكدت الكثير من الإجابات المفتوحة أهمية دعم مشاريع محددة في مجال تعزيز فرص حصول النساء والفتيات على التعليم.

أشار مشاركون آخرون إلى ضرورة **دعم الأطفال بشكل كلي في مجال التعليم** : أوصى 10.2 % بتحسين **توافر وجودة الخدمات النفسية الاجتماعية في ما يتصل بالتعليم**. و تشير إجابات متعددة عن الأسئلة المفتوحة إلى ضرورة **تعزيز الصلات بين المدرسة والأسر أو القائمين بالرعاية،** ودعم بيئة الأسرة الآمنة والسليمة. وأوصى آخرون بزيادة التركيز على الحماية في التعليم بشكل عام، وزيادة التوعية لمنع زواج الأطفال وعمالتهم على وجه التحديد

بلدان الجوار

تشابهت التوصيات التي تدعو الحكومات والمجتمعات الدولية إلى التغلب على التحديات المستمرة التي تواجه حصول الأطفال على تعليم جيد وتعزيز سلامتهم وحمايتهم، بتلك **التي وردت في سوريا** ، ولكن بحسب ترتيب مختلف نوعا ماً من الأهمية. و أعطيت الأولوية العليا أيضا **لخلق بيئات التعلم الآمنة،** بما في ذلك من خلال بناء قدرات المعلمين، بحسب ما أشار إليه 15.3٪ من المشاركين. وتسلّط التقارير الخارجية الضوء على تفاصيل هذه المسألة إذ أشار المشاركون إلى أن الكثير من الأطفال يعانون من التنمّر وكراهية الأجانب، بما في ذلك من قبل المعلمين، وأن النظم الحالية لإدراج الأطفال اللاجئين في التعليم - بما في ذلك نظام النوبة الثانية في لبنان والأردن وتركية - تؤدي إلى تعليم ذي جودة أقل. أكد عدد من الردود المفتوحة **ضرورة إعطاء الأولوية للحماية في إطار التعليم،** ما أشارت إليه تقارير خارجية. وأوصى بعض المشاركين بإنشاء مراكز لحماية الطفل في مراكز التعليم للإشارة إلى الأسباب الجذرية لتهديدات الحماية و الاستجابة لها.

تتمثل ثاني أعلى أولوية (12.1٪) في **تقديم المساعدة النقدية لمنع عمالة الأطفال**. لاحظ المشاركون ارتفاع معدلات عمالة الأطفال وزواجهم، كما أوصوا بتوعية الأهل وزيادة البرامج النقدية القائمة لجعل التعليم ممكناً.

أوصى 10.7% من المشاركين بتوسيع **الخدمات النفسية الاجتماعية المتصلة بالتعليم وتحسينها، ما يشير مرة أخرى إلى أهمية ربط التعليم بالحماية.** كما تم تقديم توصيات بروابط أخرى: أوصى 10.5 % من المشاركين بتعزيز الروابط بين التعليم وسبل العيش/فرص العمل. اقترح الكثير من التقارير الخارجية توسيع برامج التدريب المهني وغيرها من البرامج لخلق هذه الروابط، ممشيرةً إلى أنه ينبغي أن تكون هذه المشاريع متاحة لكل من المجتمعات المحلية المضيفة و اللاجئين.

وأخيراً، أوصى 9.8% من المشاركين بزيادة الاستثمار في المعدات والموظفين والمرافق، بما في ذلك زيادة أجور المعلمين. اقترحت الإجابات المفتوحة تحسينات أكثر واقعية كبناء مدارس أقرب إلى المواقع التي يعيش فيها اللاجئون بغية رفع نسبة متاحية التعليم للأطفال، ولا سيما الفتيات.

الحماية

داخل سوريا

ليس من المفاجئ أن يولي المشاركون قضايا السلامة البدنية والحماية من العنف الأولوية، بوصفها أهم التوصيات في مجال الحماية داخل سوريا : أوصى 14% **بضمان السلامة الجسدية والأمن** في حين أوصى 12.3٪ إضافيون **بمنع كل من العنف العشوائي والأعمال الانتقامية المستهدفة**. وقد دعمت المدخلات الخارجية هذه التوصيات توازياً مع طلبات محددة لضغط دولي لوقف العمليات العسكرية الحكومية الروسية والسورية، وحثّ هذه الكيانات على الالتزام بقرار الأمم المتحدة 2254، والاستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق نار شامل خلال وباء كورونا.

كما أوصى 11.4% من المشاركين **بالضغط من أجل حرية التنقل**. وتعزز التقارير الخارجية هذه التوصية بحيث يحثّ عدد من المنظمات على **وجوب عدم عرقلة الأنشطة الإنسانية بقيود وباء كورونا على الحركة**. هذه التقارير أيضاً أوصت على وجه السرعة بتجديد المساعدة عبر الحدود بما في ذلك من خلال معبر اليعربية وإعادة تفويض قرار مجلس الأمن الدولي 2504.

أوصى المشاركون بتحسين **إمكانية الحصول على الخدمات على أساس غير تمييزي**: 11.4 % أوصوا بتوفير الخدمات الأساسية أو المساعدة للسكان المتضررين، في حين أوصت نسبة 8.8 % أخرى بضمان الوصول من دون تمييز على وجه التحديد، إلى الخدمات الأساسية.

من ضمن الأسئلة المفتوحة، كانت الردود متنوعة للغاية مع توصيات **تمكين المرأة، والتدريب والتعليم عبر الإنترنت، والتمكين من خلال تأمين العمل اللائق.** ذكر عدد أقل من المشاركين قضايا السلامة البدنية وحقوق الإنسان وضمان السلام والحفاظ عليه. قدمت تقارير خارجية توصيات محددة متعددة بشأن تبادل المعلومات مع هيئات الأمم المتحدة والمواطنين السوريين، وخاصة عائلات المختفين، وقيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر برصد أماكن الاحتجاز والتحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الحرب وغيرها من التوصيات.

بلدان الجوار

من المذهل أن المشاركين في بلدان الجوار أوصوا بضمان السلامة البدنية والأمن كأولوية عالية أيضاً، ونسبتهم 11.4٪، على الرغم من أن هذه البلدان المجاورة لا تشهد نزاعات على أراضيها. تعكس هذه التوصية المخاطر المادية التي تواجه اللاجئين في بلدان اللجوء على صعيد السلامة، بما في ذلك عمليات الإخلاء والعنف بدافع كراهية الأجانب وحظر التجوّل والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف المنزلي. أوصى 10.3% إضافية من المشاركين بضمان حرية الحركة و التنقل. أكدت الكثير من الإجابات المفتوحة **ضرورة قيام الحكومات بحماية فعالة للاجئين من العنف والتمييز ة، بما في ذلك التطبيق التمييزي لإجراءات الإقفال المتعلقة بفيروس كورونا.**

أوصى 11.6% من المشاركين من بلدان الجوار **بتوفير الخدمات الأساسية ومساعدات أخرى للسكان المتضررين،** الأمر الذي أكدته التقارير الخارجية، على أن تشمل اللاجئين والمجتمعات المضيفة معاً. أوصى الكثير من التقارير الخارجية بإنشاء أو **توسيع نطاق تقديم المساعدة النقدية في حالات الطوارئ والحماية لجميع الأفراد الضعيفين**.

وفي توصيات مفتوحة، اقترح المشاركون أيضاً التعليم/اللغة/فرص التدريب والسكن (وتحسين ظروف المخيّمات). وأوصت نسبة أخرى بنسبة 10.3 % **بمواجهة العقبات التي تحول دون الحصول على وضع قانوني أو وثائق قانونية**. كما حددت تقارير خارجية كثيرة توصيات لتوسيع نطاق متاحية الإقامة القانونية وغيرها من الوثائق المدنية.

وأخيرا، أوصى 9.8 % **بمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر)**. كما تناولت تقارير خارجية كثيرة هذه النقطة، موصيةً بمجموعة متنوعة من المداخلات لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف المنزلي وخاصة في مواجهة إغلاقات فيروس كورونا. وقد أبرزت هذه الردود زيادة مخاطر الحماية التي تواجهها النساء والفتيات أثناء القيود المفروضة على الحركة وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية.

دعم متاحية العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في سوريا والمنطقة:

داخل سوريا :

تم اختيار متاحية العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في سوريا كأولوية قصوى من قبل المشاركين داخل سوريا ، على الرغم من أنه تمّ اختيار الحماية بشكل أكثر تواتراً كموضوع ذي أولوية في بلدان الجوار. أوصى المشاركون داخل سوريا**بالانخراط مع أدوات قانونية دولية كخطوة رئيسية لدعم متاحية العدالة**: أوصى 15.7% بالدعوة إلى إقرار القانون الدولي بوصفه الإطار الأساسي للعدالة والحماية القانونية، في حين أوصى 13.6 % **بدعم الملاحقة الجنائية من خلال** المحاكم الدولية باستخدام آلية IIIM أو الآليات ذات الصلة.
أوصى كذلك 12.7% من المشاركين بدعم المجتمع الدولي لمبادرات أرشفة وجمع الأدلة حول الجرائم والانتهاكات. أكدت التقارير الخارجية ضرورة مساءلة الجهات الفاعلة عن الجرائم الدولية، بما في ذلك، على وجه التحديد، الهجمات على المدارس والمرافق الطبية. بالإضافة إلى ذلك، قامت ردود مفتوحة كثيرة بتحديد جهات فاعلة معينة أوصي بإبعادها و/أو مقاضاتها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب وضمان متاحية العدالة.

واقترح 12.3% من المشاركين **دعم نظام قضائي أكثر كفاءة ، كما أوصوا على وجه التحديد بإجراء حملات توعية لزيادة قدرة المواطنين على الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بهم وحقوق السكن والأرض والملكية** (10.2%).
تم تسليط الضوء على الروابط بين هذه التوصيات في الردود المفتوحة: أوصى الكثير من المشاركين بحملات التوعية تحديداً بشأن العنف على أساس النوع الاجتماعي (الجنساني) والعنف المنزلي (والحق في التحرر من هذا العنف)، وتوفير التثقيف القانوني وخدمات المشورة لتوسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات وإدماج المرأة في العمل المدني لتيسير الوصول إليها. اقترحت مجمل التوصيات أن يتحقق جزئياً نظام قضائي يتسم بالكفاءة والفعالية عن طريق زيادة الوعي بالحقوق وسبل الانتصاف القانونية.

كما يتضح من المذكور أعلاه، ذكرت التقارير الخارجية والردود المفتوحة النساء والجندر في كثير من الأحيان في إطار هذا الموضوع ، موصيةً **بدعم إعادة تشكيل البنى القانونية** - بما في ذلك تلك التي كانت قبل 2011 - **لتعزيز المساواة بين الجنسين، والاعتراف بحقوق الملكية، والحد من الحواجز الجنسانية التي تحول دون الوصول إلى العدالة**. كما تشير التقارير الخارجية إلى أن **الحد من الإفلات من العقاب على الجرائم، بما في ذلك العنف الجنسي و العنف على أساس النوع الاجتماعي، يجب أن يشمل آليات من أجل النساء** لتقديم الشهادات على تجاربهن. وركزت بعض التقارير الخارجية تركيزاً كلياً على **ضمان متاحية العدالة في حقوق السكن والأرض والملكية HLP، لا سيما بالنسبة إلى النساء**؛ و يمكن الاطلاع على توصيات محددة وافرة ضمن ذلك.

في بلدان الجوار

على الرغم من أن عدداً أقل من المشاركين من بلدان الجوار حددوا متاحية العدالة بوصفها من بين المواضيع ذات الأولوية القصوى، إلا أن توصيات محددة مقدمة من بلدان الجوار **تتفق على نحو وثيق مع التوصيات الواردة من داخل سوريا** : تم التركيز على **الانخراط مع آليات العدالة الدولية**، أوصى 14% بالدعوة إلى تأييد القانون الدولي كإطار للعدالة، في حين أوصى 13.4% بدعم جمع الأدلة و توثيق الجرائم ، فيما أوصى 12٪ آخرين على وجه التحديد بالمقاضاة عن طريق المحاكم الدولية بما فيها الآلية الدولية IIIM .

كما ردد المشاركون توصيات المشاركين السوريين باستخدام **حملات تعزيز الوعي لزيادة معرفة الأفراد بحقوقهم والوصول إليها** (11.2 %). في الردود المفتوحة ، ذكر عدد من المشاركين تقديم المشورة وخدمات التثقيف القانوني وحملات التوعية.

أوصى المشاركون من بلدان الجوار أخيراً بمحاربة الفساد في النظام القانوني بصفته حاسماً في ضمان متاحية العدالة، و بلغت نسبة من أوصوا بهذه الخطوة 10.7% .
و كما هي الحال في الردود المفتوحة من داخل سوريا ، أثار المشاركون في بلدان الجوار الكثير من القضايا الجنسانية في ما يتعلق بمتاحية العدالة. وأوصى كثيرون بإدراج المرأة في العمل المدني بصفته يعزز المتاحية، فضلاً عن تسليط الضوء على ضرورة شمل حقوق التحرر من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حملات التوعية.

التماسك الاجتماعي داخل سوريا : الأولويات والاحتياجات في ضوء المستقبل

داخل سوريا

أبرزت توصيات المشاركين داخل سوريا **الحاجة إلى أن تكون جهود التماسك الاجتماعي بقيادة محلية** . و أوصى 12.7% بدعم الحوار المحلي بين المجتمعات المحلية ومبادرات بناء الثقة، في حين أوصى 9.2% بتعزيز الحيّز المدني ومتطلبات صمود المجتمع المحلي، و أوصى 8.5٪ آخرون بتشجيع الحوار المحلي وبناء الثقة بين المهجرين داخلياً /العائدين والمجتمعات المضيفة. **و في إطار هذه التوصيات، سلط المشاركون الضوء على دور جهات فاعلة محددة في بناء التماسك الاجتماعي: فيما أوصى 11.5% بدعم دور المرأة والشباب في الحوار بين المجتمعات المحلية**.

عززت الاستجابات المفتوحة هذا التركيز، وأوصت **بدعم مبادرات السلام المحلية** وخاصة حث الاستثمار في دور الشباب والمرأة في السياسة، ووضع القوانين، وصنع السلام. **ربط ثلث (29.7٪) المشاركين تقريباً توصياتهم حول التماسك الاجتماعي المفتوح بتمكين**

المرأة، لا سيما **بانخراط المرأة في السياسة، ووضع القوانين، والحوار بين المجتمعات المحلية**. أبرزت التقارير الخارجية الحاجة إلى آليات العدالة الانتقالية لبناء التماسك الاجتماعي.

إلى جانب هذا التركيز على الجهود المحلية، أوصى المشاركون **بزيادة الاستثمار وتوسيع نطاق التأهل للحصول على المعونة المالية بما في ذلك المساعدة النقدية للحد من الضغط الاقتصادي** (8.4%). كما عكست الإجابات المفتوحة العوامل الاقتصادية في التوترات الاجتماعية، وأوصت بتعزيز الاستقرار الاقتصادي وفرص العمل لتخفيف حدة التوترات.

بلدان الجوار

على غرار التوصيات الواردة من داخل سوريا ، **تركزت التوصيات الواردة من بلدان الجوار على أهمية الأصوات المحلية، وخاصة دور المرأة والشباب.** أوصى 11% بدعم المبادرات المحلية لتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية والثقة، في حين أن 9.4 % أوصوا بمبادرات مماثلة تستهدف زيادة الثقة بين المهجرين داخلياً/اللاجئين والمجتمعات المضيفة. من جهة أخرى أوصى 9.8% بدعم دور النساء والشباب في حوار المجتمعات المحلية.

أوصى 9.6% من المشاركين **بالحد من الضغوط الاقتصادية بزيادة المساعدات المالية إلى جميع المجتمعات،** في حين أوصى 8.1٪ **بمكافحة التمييز** بين المجتمعات المحلية في الوصول إلى سوق العمل والعدالة والبنية التحتية المدنية. **تسلط هذه النتائج الضوء على الرابط بين التماسك الاجتماعي والضغوط الاقتصادية/المنافسة** . يتكرر هذا الرابط في التقارير الخارجية: على الرغم من أن التقارير التي تشير إلى التماسك الاجتماعي أقل من تلك التي تشير إلى المواضيع الأخرى، إلا أن الكثير من المنظمات يوصي بتخفيف التوتر والضغط الشامل من خلال توفير الدعم الاقتصادي، بما في ذلك المساعدة النقدية، على أساس مواطن الضعف ومن دون قيد على الجنسية.

كما اقترحت تقارير خارجية **تطوير حملات إعلامية أو حملات إعلامية اجتماعية للتصدي للصور السلبية و صور اللاجئين النمطية.** كما اقترحت بعض المنظمات إنشاء مساحات مادية مشتركة مثل "بيوت الثقافة" حيث يمكن للأفراد من مختلف المجتمعات المحلية (بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين غير السوريين) أن يتفاعلوا. وأخيراً، أوصت هذه التقارير بالاستثمار في برمجة التماسك الاجتماعي الطويلة الأجل (عوضاً عن البرمجة لمرة واحدة).

تقييم الحيّز المدني في سوريا

داخل سوريا

اتسمت أهم توصية بشأن الحيّز المدني من داخل سوريا **ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني** (15.6٪). كما شجعت الاستجابات المفتوحة على **دعم المرأة المنخرطة في العمل المدني** (20 % من الردود المفتوحة أشارت إلى **الصلة بين تمكين المرأة و الحيز المدني**)، و برامج تدريبية للمجتمع المدني، و تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية. تناول عدد قليل نسبياً من التقارير الخارجية هذا الموضوع، ولكن تلك التقارير التي تناولته أوصت بتعزيز جهود إضفاء الصفة المحلية للاستفادة من الخبرات المحلية و تطويرها، فضلاً عن التدريب في مجال الديمقراطية والمواطنة والسلام المدني لتشجيع المشاركة.

مع ذلك، ركزت توصيات أخرى كثيرة على **الدعوة المباشرة وبناء القدرات مع السلطات لإيجاد حيّز مدني متزايد**. أوصى 13.9% بالدعوة المباشرة من قبل المجتمع الدولي بشأن الحريات المدنية. 11% أوصوا ببناء القدرات التي يتم تسليمها إلى السلطات حول موضوع الديمقراطية التشاركية. أوصى 10.5% بأن يطالب المجتمع الدولي بزيادة الشفافية والمساءلة من السلطات. كما أوصت الإجابات المفتوحة بحماية الجهات الفاعلة المدنية وخلق بيئة حرية الكلام. وأوصت هذه الإجابات أيضاً بالضغط المباشر على السلطات، بما في ذلك المحلية بحسب المنطقة الجغرافية، لتوفير السلامة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

بلدان الجوار

كانت التوصيات الواردة من بلدان الجوار بشأن هذا الموضوع مشابهة بشكل لافت للنظر للتوصيات التي قدمت من داخل سوريا : على الرغم من اختلاف النسب، لكن بقيت التوصيات على حالها و حتى ترتيبها لم يتغير . و تمثلت الأولوية العليا ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني و المبادرات المحلية (15.1٪)، تليها الدعوة للحريات المدنية (12.5٪)، و تعزيز الروابط بين المجتمع المدني و السلطات (10.5 %)، بناء قدرات السلطات حول الديمقراطية التشاركية (9.9%)، و أوصى 9.9% آخرون بمطالبة المجتمع الدولي بمزيد من الشفافية والمساءلة من جانب السلطات.

يشير هذا الاتساق بين سوريا و بلدان الجوار إلى أن النظرة إلى التهديدات التي يتعرض لها الحيّز المدني متشابهة: أبدا المشاركون قلقاً بشأن قدرة الجهات الفاعلة المحلية على المطالبة بالحيّز المدني**، إلا أنهم كانوا أكثر قلقاً إزاء الجهود التي تبذلها السلطات للحد من الحيّز.**
أوصت التقارير الخارجية، بتعاونٍ وثيق مع المجتمع المدني المحلي، من أجل الحفاظ على الحيّز المدني في مواجهة الإقفال والقيود المتعلقة بفيروس كورونا، لافتين إلى أن هذه يمكن استخدامها لتقويض الحريات المدنية إذا لم تكن الجهات الفاعلة المحلية مستعدة ومدعومة للمقاومة.

التهجير وإعادة التوطين والعودة

داخل سوريا

ركزت توصيات **المشاركين داخل سوريا حول هذا الموضوع بشكل كبير على منع العودة القسرية.** أوصى 17.7 % من المشاركين المجتمع الدولي **بممارسة الضغط الدبلوماسي على البلدان المضيفة لمنع العودة القسرية**كرر الكثير من المشاركين هذه التوصية، . في الإجابات المفتوحة و التقارير الخارجية ، معلنين أنّ **السلام و الحل السياسي و تطبيق قوانين حقوق الإنسان في سوريا كلها شروط يجب أن تسبق العودة**. و كان بعض المشاركين أكثر مباشر وصراحةً ة، إذ ذكروا أنه لا ينبغي أن تتم عمليات العودة في ظل الحكومة السورية الحالية.

كما أوصى الكثير من المشاركين **بتوسيع نطاق الرصد وتبادل المعلومات بشأن الأوضاع داخل سوريا وبالتحديد أوضاع العائدين** . أوصى 14.8% بمراقبة حماية العائدين وسلامتهم، في حين أوصى 10.5٪ بحملات التوعية حول مخاطر العودة إلى سوريا و/أو حقوق اللاجئين والمهجرين داخلياً. **أوصت التقارير الخارجية بأن يستند أي تقييم للعودة على عتبات الحماية التي وضعتها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.**

حثّ المشاركون المجتمع الدولي على **مكافحة عوامل الدفع والجذب السلبية التي يمكن أن تسهم في العودة السابقة لأوانها** :أوصى 14.6٪ بضمان حقوق الحصول على الوثائق المدنية في بلدان اللجوء في حين ذكر 11.1٪ الحاجة إلى الدعوة ضد التشريعات في سوريا التي من شأنها أن تجبر بشكل غير مباشر على العودة أو تسهل الهندسة الديموغرافية. أوصت الاستجابات المفتوحة و الخارجية **بإلغاء القانون 10** والمراسيم المختلفة التي تعوق حقوق السكن والأرض والملكية (HLP) و التي لعلها تكون عوامل جذب سلبية.

بلدان الجوار

كانت التوصيات الواردة من بلدان الجوار متجانسة مع التوصيات الواردة من داخل سوريا، من حيث التركيز على ضرورة ممارسة الضغط الدبلوماسي على البلدان المضيفة لتجنب العودة القسرية (15.3%). أوصت الردود المفتوحة بألا تتم عمليات العودة إلا بعد تحقيق السلام والاستقرار السياسي، واتفق جزء ملحوظ على أن العودة ينبغي ألا تحدث في إطار الحكومة السورية الحالية. كما تناولت التقارير الخارجية بالتفصيل الضغط الذي ينبغي أن يُمارس على الحكومات المضيفة، موصيةً المجتمع الدولي بأن يطالب بوقف دائم لعمليات الترحيل التعسفي والصدّ و"عمليات الإبعاد" **وأن المعونة المقدمة إلى كيانات محددة في الحكومات المضيفة ينبغي أن تكون مشروطة**

باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. حثت تقارير خارجية متعددة المجتمع الدولي، وهيئات الأمم المتحدة تحديداً، على **وجوب الحفاظ على الموقف القائل بأن سوريا ليست وجهة آمنة للعودة في الوقت الحالي، وإعادة تأكيده .**

وأوصى 15.3 % من المشاركين **بضمان الحصول على الوثائق المدنية في البلدان المضيفة**. وأوصت أيضاً التقارير الخارجية بزيادة الدعوة والدعم للوثائق المدنية لضمان احترام حقوق اللاجئين في البلدان المضيفة.

بدا المشاركون في بلدان الجوار أكثر قناعة بإعطاء توصيات تتعلق بخطوات نحو حلول دائمة غير العودة مقارنةً بالمشاركين مندا خل سورياة أوصى. 12.7ى بتسهيل إعادة التوطين في بلدان ثالثة عندما لا تكون العودة ممكنة. وقد ترددت أصداء هذه النتيجة بقوة في التقارير الخارجية، التي **حثت بالإجماع تقريباً المجتمع الدولي على الارتقاء إلى مستوى التزامات تقاسم الأعباء، على وجه التحديد، لزيادة حصص إعادة التوطين بشكل كبير والمسارات البديلة.** وأقر المشاركون بأن عمليات إعادة التوطين قد تتوقف أثناء فترة القيود المفروضة على الحركة بسبب وباء الفيروس التاجي، ولكن حثوا على أن تستمر معالجة عمليات إعادة التوطين بالسماح للاجئين بإيجاد حلول دائمة بمجرد استئناف الحركة الدولية.

أوصى 11.8% **بالاستثمار في الإدماج كحل دائم**، و لكن هذه التوصية تؤكد على أن **الإدماج يجب أن تقوده المجتمعات المحلية و البلديات المضيفة**. حددت الردود المفتوحة أن فرص الإدماج ينبغي أن تبني المهارات- كاللغة والربط بسوق العمل. أوصت التقارير الخارجية بالاستثمار في المجتمعات المحلية لتحسين فرص الحصول على حقوق العمل، والرعاية الصحية، والخدمات البلدية، و التعليم للجميع - المضيفين و اللاجئين على حدّ سواء - من أجل تسهيل الإدماج.

كما أوصى مشاركون كثيرون من بلدان الجوار برصد ظروف العائدين (12.5 %). اقترحت تقارير خارجية **زيادة حرية التنقل عبر الحدود (زيارات "الذهاب و الاستكشاف") لتمكين اللاجئين من جمع المعلومات عن ظروف العودة على نحو مباشر**. وأوصت تقارير أخرى بزيادة الدعم المقدّم إلى عمليات البحث والرصد التي يقودها سوريون حول العودة و العائدين.

النوع الاجتماعي (الجندر):

من الجدير بالذكر أن **المشاركين من سوريا ومن بلدان الجوار لم يشيروا على نحو هام إلى قضايا المرأة أو النوع الاجتماعي في مناقشة عمليات العودة وغيرها من الحلول الدائمة**. و يبدو أن الرسالة هي أن العودة ليست آمنة لأي شخص، بغض النظر عن جنسه. ومع ذلك، أشارت تقارير خارجية عديدة إلى جوانب مختلفة تتعلق بالنوع الاجتماعي لناحية العودة والحلول الدائمة الأخرى، مع الإشارة، على سبيل المثال، إلى أن العودة المدفوعة بتهديدات لحقوق الأرض والسكن و الملكية HLP قد يكون لها آثار متباينة على النساء اللواتي يفتقرن إلى وثائق ملكية HLP.

أشار بعض المشاركين إلى أن تهديدات الحماية الخاصة بالنوع الاجتماعي في سوريا قد تدفع إلى "انقسام" العودة حيث يتم فصل العائلات. و مع ذلك، فقد **شددت التوصيات المتعلقة بمعالجة هذه المسائل على ضمان الحقوق للجميع.**